خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية 2014

نظرة استراتيجية

خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية 2014
نظرة استراتيجية

التخطيط والميزانية:	يناير – ديسمبر 2014
عدد اللاجئين بنهاية 2014:	4.1 مليون لاجئ
المستفيدون المستهدفون:	اللاجئون السوريون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بأمرهم المفوضية الفارين من سوريا، بمن فيهم المقيمون في المخيمات والمناطق الحضرية والريفية وكذلك الدول المضيفة.
القادمون الجدد بنهاية 2014:	1.7 مليون لاجئ
سكان المجتمعات المضيفة التي بحاجة للمساعدة:	2.7 مليون شخص
إجمالي التمويل المطلوب:	4.2 مليار دولار أمريكي.

نظرة استراتيجية

كلمة افتتاحية 4

مقدمة 6

خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية 6

مكونات خطة الاستجابة الإقليمية 7

الأهداف الاستراتيجية 8

العناصر الرئيسية 10

التخطيط 12

سيناريو التخطيط 12

أرقام التخطيط الخاصة بالسكان 13

الأهداف 13

تصنيف أولويات الاستجابة 14

المراجعة نصف السنوية 15

نظرة على الاحتياجات الانسانية 16

الحماية 17

العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس 18

حماية الأطفال 19

التوثيق والحد من انعدام الجنسية 20

الحلول الدائمة 20

الاحتياجات والخدمات الأساسية 21

الأمن الغذائي 21

المأوى 22

الصحة والتغذية 23

التعليم 24

المياه، والصرف الصحي والنظافة الشخصية 25

سبل كسب الرزق 25

إطار الاستجابة **27**

أولويات الاستجابة الاستراتيجية **30**

المحافظة على حيز الحماية 30

الحلول الدائمة 31

حماية الطفل 31

العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس 32

«جيل ضائع؟» 33

الاستجابة لمرض شلل الأطفال 34

الاحتياجات والخدمات الضرورية 34

تلبية الاحتياجات في المجتمعات المضيفة 36

الربط مع الخطط الوطنية وأطر التنمية 36

تقاسم الأعباء والتضامن 38

متطلبات الميزانية **40**

إجمالي المتطلبات حسب البلد 40

إجمالي المتطلبات حسب القطاع 40

المتطلبات حسب الفئة (أول ستة أشهر) 41

التنسيق **42**

إعداد التقارير **43**

الرصد والتقييم **43**

الملاحق **45**

الملحق 1: المتطلبات حسب الوكالة 46

الملحق 2: خطط الاستجابة القُطرية – المحتويات على الإنترنت 51

كلمة افتتاحية

فر أكثر من 2 مليون شخص من سوريا منذ بدء النزاع في عام 2011. إنها أحد أكبر موجات تدفق للاجئين في التاريخ الحديث، ولا يبدو أن هناك نهاية تلوح في الأفق.

تعتبر خطة الاستجابة الإقليمية لسوريا لعام 2014 واحدة من أضخم النداءات الطارئة للاجئين التي أطلقت حتى الآن. هناك أكثر من 100 من الشركاء – وكالات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية– يعملون معاً لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين ومساعدة بلدان المنطقة الذين استضافوهم بكرم بالغ. تدعو الخطة إلى بذل مزيد من الجهود لمساعدة المجتمعات المضيفة، التي توفر الحماية الأولية والدعم الأساسي للاجئين.

مع تفاقم الأزمة، حدد شركاء خطة الاستجابة الإقليمية مجالات ذات أهمية استراتيجية لتناولها. يعتبر ظهور مرض شلل الأطفال من جديد، بعد أكثر من عقد من اختفائه، مشكلة صحية عالمية عامة يجب احتواؤها. كما يفقد مئات الآلاف من الأطفال فرصة الالتحاق بالتعليم وأنشطة الطفولة الآمنة، وتدعو الجهات المانحة والشركاء والمجتمعات المحلية إلى المساعدة بشكل عاجل لمنع «ضياع جيل كامل». تكافح غالبية الأسر اللاجئة للحصول على الخدمات الأساسية، وإيجاد المأوى، ودفع الإيجار، وتوفير لقمة على الطاولة لأسرهم وتلقي الرعاية الصحية. وتواجه الكثير من النساء والفتيات السوريات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ويُجبرن على الزواج المبكر، أو اللجوء إلى الجنس من أجل البقاء. بالإضافة إلى ذلك، أشعر بقلق خاص إزاء قدرة اللاجئين على الحصول على فرص اللجوء، في المنطقة، أو خارجها.

لقد اتسم دعم الجهات المانحة بالسخاء، مع تخصيص أكثر من 2 مليار دولار لعمليات اللاجئين هذا العام وحده. ومع استمرار الصراع، يجب علينا مواصلة الاستجابة معاً، ولكن إيجاد وسائل جديدة وإضافية للتمويل أصبح يشكل تحدياً متزايداً. لقد قمنا بمراجعة وتقييم جميع الأنشطة في هذه الخطة بعناية، للتأكد من أنها تقوم على تلبية الاحتياجات ذات الأولوية وتنسجم مع واحدة من ثلاث فئات هي: إنقاذ الأرواح، ومنع تدهور أوضاع الفئات الأكثر ضعفاً بين اللاجئين، وتعزيز قدرات وعزيمة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

تعتمد خطة الاستجابة الإقليمية لسوريا على تحليل مشترك للتطورات الإقليمية مع الشركاء في خطة الاستجابة والمساعدة الإنسانية لسوريا. وعلاوة على ذلك، مع إدراك نطاق وحجم هذه الأزمة، يجب أن تكون الاستجابة الإنسانية متوافقة بشكل وثيق مع إجراءات التنمية. هذا هو الهدف من الجهد المشترك لوضع استراتيجية إقليمية شاملة برعاية المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية. ومن المتوقع إجراء مراجعة شاملة لخطة الاستجابة الإقليمية لسوريا بعد ستة أشهر لتقييم التقدم المحرز وإتاحة الفرصة لإجراء تعديلات، وأيضاً فيما يتعلق بالمصادر الأخرى لتعبئة الموارد والاستراتيجيات الوطنية. وفي الوقت نفسه، تعرض ثلاث من الحكومات المضيفة الخمسة (مصر والأردن ولبنان) أيضاً أنشطتها ذات الأولوية للاستجابة سواءً في هذه الخطة أو كمرفق لها.

أود أن أعرب عن امتناني لجميع الوكالات المشاركة في هذا الجهد. سوف تظل الشراكة القوية التي ساعدتنا على التخطيط الجماعي والاستجابة معاً، تشكل أكبر قوة لدينا ونحن نواجه مهمة شاقة أمامنا.

أنطونيو غوتيريس

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

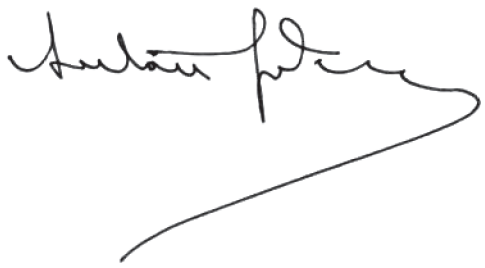

مقدمـــة

التخطيط والميزانية:	يناير – ديسمبر 2014
عدد اللاجئين بنهاية 2014:	4.1 مليون لاجئ
المستفيدون المستهدفون:	اللاجئون السوريون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بأمرهم المفوضية الفارين من سوريا، بمن فيهم المقيمون في المخيمات والمناطق الحضرية والريفية وكذلك الدول المضيفة.
القادمون الجدد بنهاية 2014:	1.7 مليون لاجئ
سكان المجتمعات المضيفة التي بحاجة للمساعدة:	2.7 مليون شخص
إجمالي التمويل المطلوب:	4.2 مليار دولار أمريكي.

خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية

يعتبر الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية (سوريا) مصدر قلق بالغ، ذو عواقب محلية، وإقليمية، ودولية متنامية. فبينما يدخل الصراع سنته الرابعة، لا يزال انعدام الأمن وانتشار العنف، والاضطهاد الموجه، يجبر الشعب السوري على التماس السلامة والحماية في أماكن أخرى. في عام 2013 ارتفع عدد السوريين النازحين داخل وطنهم والذين يلتمسون اللجوء في البلدان المضيفة الخمس الرئيسية بشكل كبير. ومع عدم وجود احتمال للسلام يلوح في الأفق، من المرجح أن يؤدي مزيج من الصراع، وتدهور الفرص الاقتصادية، وتقلص الخدمات الاجتماعية، إلى ارتفاع مستويات النزوح داخل سوريا والمنطقة.

بحلول 30 نوفمبر 2013، تم تسجيل ما يقرب من 2.2 مليون لاجئ في جمهورية مصر العربية (مصر)، وجمهورية العراق (العراق)، والمملكة الأردنية الهاشمية (الأردن)، والجمهورية اللبنانية (لبنان)، وجمهورية تركيا (تركيا). ولا يشمل هذا الرقم اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من النازحين من سوريا، ولا مئات الآلاف الذين لم يقوموا بالتسجيل أو الذين أصبحوا لاجئين «في المكان»، الذين يمكن أن يتجاوزوا ثلاثة ملايين شخص. بالإضافة إلى ذلك، طلب أكثر من 31.000 من السوريين اللجوء في أكثر من 90 دولة من خارج المنطقة.

في عام 2013 وحده، تم تسجيل نحو 1.7 مليون لاجئ، أي بزيادة قدرها أكثر من 340 في المائة مقارنةً بالعام السابق. ومع ذلك، فقد صاحب الكرم الهائل من حكومات وشعوب الدول المجاورة، عواقب اقتصادية واجتماعية كبيرة. فقد تم استنزاف الموارد الحكومية وبلغت قدرة السلطات المحلية والسكان على التأقلم حدها الأقصى. وبغض النظر عن المستوى الاستثنائي للدعم المالي من الجهات المانحة، لا تزال حالة العديد من اللاجئين غير مستقرة.

وتشير بيانات المفوضية إلى أنه في الفترة ما بين مايو ونوفمبر عام 2013، جرى تسجيل ما معدله 127.000 شخص كل شهر. استناداً إلى تحليل حركة السكان داخل وإلى خارج سوريا، تتوقع خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية السادسة (RRP6) أن يصل عدد اللاجئين في المنطقة إلى 4.1 مليون بحلول نهاية عام 2014. وهذا من شأنه أن يجعل اللاجئين السوريين يمثلون أكبر عدد من اللاجئين في العالم.

تتناول الخطة ثلاث مجموعات سكانية محددة مستهدفة، وهي: اللاجئين في أماكن ثابتة مثل المخيمات، واللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات، والمجتمعات المضيفة. وتتضمن الخطة تنسيق الاستجابة لاحتياجات الوافدين الجدد، وتقييمات أكثر وضوحاً للتضرر بين السكان اللاجئين الموجودين، والتصدي للأولويات المحلية الأكثر إلحاحا مثل إدارة المخلفات، وإمدادات المياه، وإعادة الإعمار على نطاق صغير وتقديم الخدمات الصحية. تم تطوير استراتيجيات الاستجابة بغية ضمان كفاءة التكلفة والتأثير والفعالية، فضلاً عن القابلية للمساءلة تجاه اللاجئين والجهات المانحة. وقد وضع هذا النزوح المطول ضغطاً كبيراً على قدرة اللاجئين على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولجأ العديد منهم إلى استراتيجيات المواجهة السلبية.

في حين تؤدي تدفقات اللاجئين إلى عواقب اجتماعية واقتصادية محلية، يمثل حجم وعمق أزمة اللاجئين السوريين تحدياً غير مسبوق وعاجل لسلطات البلد المضيف ومجتمع الإغاثة الدولي. وبالتالي، تم تخصيص عنصر هام من الخطة لتعزيز تقديم الخدمات المحلية والقدرة على المواجهة، وبالتالي تعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز حماية اللاجئين والمجتمع المضيف. على الرغم من أن خطة الاستجابة الإقليمية محدودة في نطاقها ومدتها، إلا أنه تم تصميم الخطة بحيث تتكامل مع التدخلات الإنمائية الطويلة الأجل التي سوف تعتمد عليها عمليات تحقيق الاستقرار في المنطقة إلى حد كبير. من المقرر أن تكون الخطة الاستراتيجية للاستجابة مرنة، وسيتم تعديلها حسب تغير الظروف. سيتم إعادة النظر في الخطة منتصف عام 2014 للتحقق من صحة افتراضات التخطيط وتنسيق التدخلات مع المنهجيات والخطط الناشئة الأخرى.

تم وضع الخطة بناءً على مجموعة مشتركة من تقييم الاحتياجات على أساس البيانات النوعية والكمية التي تم جمعها من اللاجئين والمجتمعات المحلية. وقد وضعت الخطة بطريقة تشاركية مع عدد من المساهمين – الحكومات الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ومجتمعات اللاجئين، وتشتمل على نتائج المشاورات مع المانحين والشركاء الآخرين. بينما تم وضع جميع الاستراتيجيات القُطرية في الخطة بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية ذات الصلة، اختارت حكومات مصر والأردن ولبنان تقديم المتطلبات المالية بصورة مشتركة في هذه الخطة.

وتتمحور الخطة في ثلاثة أجزاء: النظرة الاستراتيجية، وتحدد ملامح الاستراتيجية الرئيسية للاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، وخمسة فصول للبلاد التي تحدد سياق واستراتيجية استجابة كل من الدول المضيفة الرئيسية، و35 فصلاً لقطاعات الدول تقدم معلومات تفصيلية عن احتياجات و أهداف كل قطاع. واعترافاً بطول الخطة، توجد نسخة رقمية متاحة على بوابة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين (http://data.unhcr.org/syrianrefugees).

مكونات خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية رقم 6

1	نظرة استراتيجية	عرض شامل لمستوى الاحتياجات، والاستجابة والجوانب الاستراتيجية الرئيسية
5	الفصول بحسب الدول	نظرة عامة على الاحتياجات والحالات الأكثر ضعفاً واستراتيجية وأولويات الاستجابة
35	القطاعات الخاصة بالدول	بيان الاحتياجات والأهداف والنتائج والمردود والتصنيف والمتطلبات المالية

خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية 2014

الأهداف الاستراتيجية

- حوالي 4.1 مليون من النساء والفتيات والفتيان، والرجال الفارين من النزاع السوري يحصلون بشكل عادل على حماية فعالة، بما في ذلك الوصول إلى بلدان اللجوء.
- يقيم اللاجئون الأكثر ضعفاً من بين 660,000 لاجئ في مخيمات منظمة للاجئين، ويستفيد حوالي 3,440,000 من المقيمين في مساكن خاصة أو مخيمات من تحسن الخدمات الأساسية.
- تستفيد المجتمعات المضيفة الأكثر ضعفاً من تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية الجيدة والوصول إلى فرص كسب العيش، وبالتالي ضمان زيادة عدد اللاجئين المستفيدين من الحماية المجتمعية.
- توفير المعلومات حول استهداف والتخطيط لبرامج وطنية طويلة الأمد للمساعدات وذلك من خلال هيكلة الحوار وتوفير المعلومات الجيدة الخاصة بالتقييم المشترك بين الوكالات حول اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- ضمان استفادة حوالي 4.1 مليون لاجئ من استراتيجية تكون أطول أمداً للتخطيط المبكر للحلول الدائمة وفقاً للقانون الدولي.

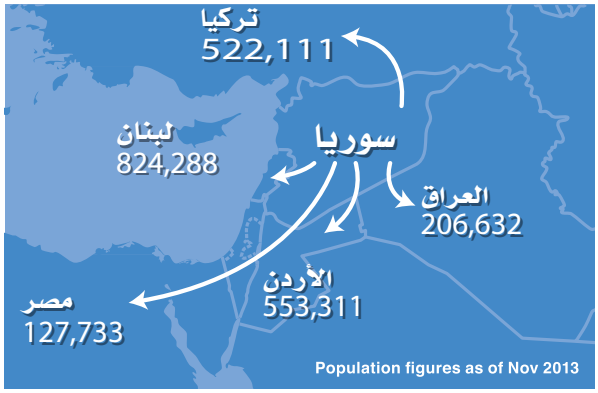

عدد اللاجئين السوريين المتوقع في المنطقة حتى ديسمبر 2014

4,100,000

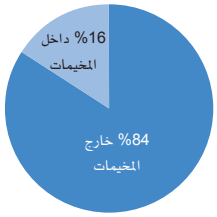

عدد الأطفال اللاجئون من سوريا في عمر 5 – 17 سنة الذين يذهبون إلى المدرسة

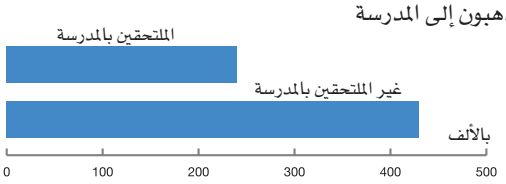

عمر ونوع جنس السوريين في المنطقة

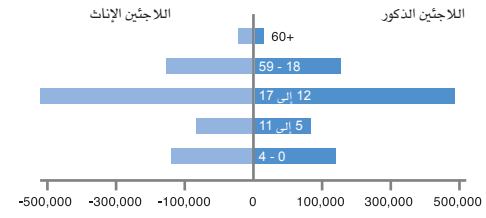

السكان اللاجئون في 2012 ، 2013 والعدد المتوقع في 2014

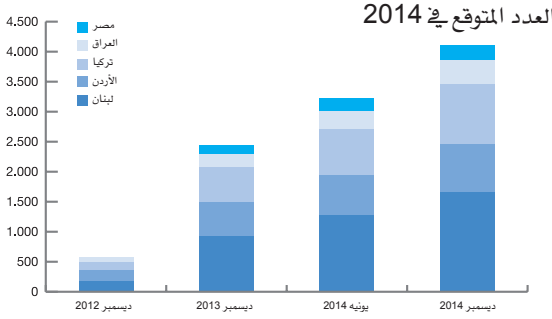

أرقام التخطيط لعام 2014 (بالألف شخص)

اعتبارا من	لبنان	الأردن	تركيا	العراق	مصر	إقليمياً المجموع
ديسمبر 2012	180,000	168,000	148,000	74,000	13,000	588,000
ديسمبر 2013	905,000	575,000	562,000	216,000	145,000	2,403,000
يونيه 2014	1,277,000	687,000	781,000	308,000	197,500	3,252,000
ديسمبر 2014	1,650,000	800,000	1,000,000	400,000	250,000	4,100,000

المجالات ذات الأولوية في التدخلات الانسانية

الحماية	• سوف يحصل **4,100,000** لاجئ سوري على اللجوء والأمان ويتم تسجيلهم لضمان سلامتهم وحمايتهم. • تعزيز قدرة مقدمي الخدمات والسلطات والمجتمعات على منع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وتقديم الخدمات الشاملة والآمنة لكافة الناجين منه. • تعزيز آليات حماية الطفل الوطنية والمجتمعية للحد من والاستجابة للإساءة والإهمال والعنف والاستغلال والحصول الفوري على الخدمات • سوف يستفيد **817,000** شخص في المجتمعات المضيفة من مشروعات وخدمات الدعم المجتمعي
الغذاء	• تزويد **3,100,000** من اللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين من سوريا والعائدين اللبنانيين والمجتمعات المضيفة بالمساعدات الغذائية بما فيها بطاقات المساعدات العينية والنقدية
التعليم	• سوف يتم توفير الدعم لـ **749,000** فتى وفتاة للالتحاق بالتعليم الرسمي. • سوف يستفيد **246,000** طفل من أنشطة الدعم النفسي الاجتماعي في بيئة التعليم. • سوف يستفيد **115,000** من العاملين في التعليم في الدول المضيفة من أنشطة التدريب وبناء القدرات.
المأوى	• يستفيد جميع القادمين الجدد من اللاجئين من الإيواء العاجل المؤقت عند الوصول إلى بلد اللجوء. • سوف يتم دعم **500,000** من السوريين في المخيمات بمساعدات الإيواء. • سوف يتم تزويد **228,000** لاجئ بمجموعة متنوعة من المساعدات الأخرى المتعلقة بالإقامة والمأوى.
الاحتياجات الأساسية	• سوف يتم تزويد **1,200,000** لاجئ بمواد الإغاثة الأساسية. • سوف يتم تزويد **465,000** أسرة لاجئة بمواد الإغاثة والمساعدات لفصل الشتاء.
الصحة	• سوف يتم تزويد **1,500,000** سوري بخدمات الرعاية الصحية الأولية. • سوف يتم تزويد **653,000** سوري بخدمات الرعاية الصحية الثانوية و/ أو الثالثية • سوف يتم تحصين **21,000,000** شخص ضد مرض شلل الأطفال
المياه والصرف الصحي والنظافة	• سوف يتمكن **1,072,000** لاجئ في المخيمات وخارج المخيمات من الحصول على مياه نقية لأغراض الشرب والطهي • سوف يتم تزويد **700,000** سوري بخدمات الصرف الصحي • سوف يستفيد **285,000** شخص في المجتمعات المضيفة من تعزيز ممارسات النظافة الشخصية الآمنة.
كسب العيش	• سوف يستفيد **1,045,000** سوري من مشروعات زيادة فرص كسب العيش.

عدد اللاجئين السوريين في المنطقة وخارجها

2,273,000

حتى 1 ديسمبر 2013

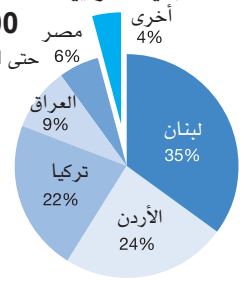

المجتمعات المضيفة في بلدان اللجوء المستفيدة من مشروعات المساعدة

بلد اللجوء	عدد الأشخاص المستفيدين في المجتمعات المضيفة
مصر	250,000
العراق	300,000
الأردن	700,000
لبنان	1,500,000
تركيا	10,000
الإجمالي	**2,760,000**

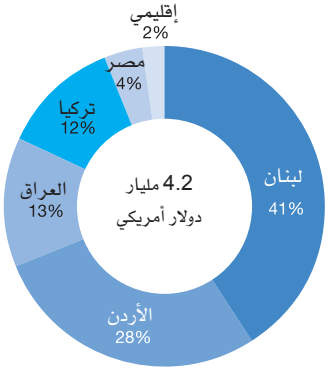

متطلبات التمويل

ملايين الدولارات الأمريكية	الشهور الستة الأولى من 2014 حسب الفئة				بلد اللجوء	
البلد	2014	إنقاذ الحياة	المتضررين	بناء القدرات	الشهور الستة الأخيرة من 2014	الحكومات المضيفة
مصر	168.8	60.9	31.5	8.9	67.4	4.3
العراق	552.5	170.7	99.1	17.7	265.1	-
الأردن	1,200.7	391.2	252.3	37.6	519.6	413.7
لبنان	1,723.9	526.2	260.8	62.7	874.2	165.1
تركيا	522.4	147.3	86.3	23.7	265.1	-
الإجمالي	**4,264.7***	**1,296.3**	**730.0**	**150.6**	**1,991.4**	**583.1**

* تشمل 96.4 مليون دولار كمتطلبات إقليمية

العناصر الرئيسية

- تعتمد خطة الاستجابة والمساعدة الإنسانية لسوريا سيناريو استمرار الصراع والعنف والاضطهاد والتدهور الاقتصادي في سوريا، مما يؤدي إلى النزوح الداخلي ووصول المزيد من اللاجئين إلى دول الجوار. بحلول نهاية عام 2014، من المتوقع أن يكون قد تم تسجيل 1.7 مليون لاجئ إضافي في البلدان المجاورة. ومن المتوقع أن يصل إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في المنطقة إلى 4.1 مليون بحلول ديسمبر/ كانون الأول عام 2014.

- مع دخول أزمة اللاجئين عامها الرابع، سوف تتناول خطة الاستجابة الإقليمية السادسة ثلاث مجموعات مستهدفة: اللاجئين في المخيمات، واللاجئين المقيمين خارج المخيمات، والمجتمعات المضيفة. سوف يستفيد أكثر من 4.1 مليون لاجئ و 2.7 مليون شخص من المجتمعات المضيفة من هذه الخطة.

- تعتبر الحماية الهدف الأساسي في خطة الاستجابة ، وتستجيب للاحتياجات الإنسانية العاجلة للاجئين بما في ذلك الحماية والخدمات الأساسية، وتشمل الغذاء، والصحة، والتعليم، والمساعدة المادية لدعم الفئات الأكثر تضرراً. تهدف هذه الخدمات إلى إنقاذ الأرواح ومنع مزيد من الضرر. وقد تم وضع استراتيجيات الاستجابة لتكون فعالة من حيث التكلفة، ويكون لها تأثير كبير، وتوفر معايير المساءلة أمام اللاجئين والجهات المانحة.

- تركز حماية اللاجئين في سياق الاستجابة للاجئين السوريين على خمسة أهداف ذات أولوية هي: الوصول إلى دول اللجوء والتسجيل بها، ومنع والاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وحماية الطفل – بما في ذلك الربط الاستراتيجي بين العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وحماية وتعليم الطفل – ومشاركة المجتمع وإيجاد حلول دائمة.

- يعاني **الأطفال** بشكل عشوائي نتيجة للصراع. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد الأطفال الذين يعيشون كلاجئين 2 مليون طفل بحلول ديسمبر 2014. يعتبر الاستثمار في المساعدات المنقذة لحياة الأطفال بما في ذلك الصحة والمياه النظيفة أمراً مهماً للغاية. من المهم أيضا الاستثمار في تعليم وحماية الأطفال، وضمان حماية جيل المستقبل من السوريين من الضياع.

- تم إعلان حالة الطوارئ الصحية العامة عقب الكشف عن **شلل الأطفال** في سورية. أدى انخفاض معدلات التحصين بين الأطفال، إلى جانب التحركات السكانية الكبيرة، إلى خلق بيئة عالية المخاطر لمزيد من انتقال المرض والتي يجب معالجتها على وجه السرعة في عام 2014.

- يستدعى التعقيد الشامل للأزمة السورية وتأثيرها على الدول المجاورة **استجابة إقليمية شاملة**، تتماشى مع خطط واستراتيجيات وطنية بقيادة الحكومات. وقد تم تنسيق إعداد خطة الاستجابة الإقليمية مع الحكومات المضيفة في جميع أنحاء المنطقة والتي كانت مساهماتها الأكثر جوهرية في أزمة اللاجئين. تتضمن ميزانية خطة الاستجابة دعماً خاصاً للمتطلبات الحكومية.

- يعتبر توفير الدعم المناسب للسلطات المحلية والسكان الأكثر تضرراً بسبب النزاع ووجود عدد كبير من اللاجئين

جانب جديد مهم في الاستراتيجية. سوف يكون **بناء القدرة على التكيف وضمان التماسك الاجتماعي** بين السكان المحليين واللاجئين من الأهداف الرئيسية في المستقبل.

- تم صياغة خطة الاستجابة من خلال **عملية تخطيط تشاركية واسعة ومنسقة** بقيادة المفوضية. تعتبر الخطة نتاج تضافر جهود الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ومجتمعات اللاجئين.

يعبر الأطفال السوريون عن مشاعرهم من خلال الفن كجزء من البرنامج الذى تدعمه اليونيسف في مخيمي العثماني وساريكام في تركيا.
UNICEF Turkey/Lucy Watt

التخطيط

سيناريو الخطة

تم تكييف سيناريو خطة الاستجابة الإقليمية السادسة للأزمة السورية مع سيناريوهات خطة الاستجابة والمساعدة الإنسانية لسوريا (SHARP) التي تتوقع استمرار انعدام الأمن في سوريا مع تدفق السكان على الحدود وعبرها. تسبب الصراع العنيف المطرد والمتصاعد، مع وجود جيوب من القتال الضاري في المناطق المكتظة بالسكان، وسقوط ضحايا من المدنيين وتدمير للمنازل والبنية التحتية، في تأجيج الصراع. يتميز الصراع بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مثل الهجمات التي تستهدف المدنيين بمن فيهم الأطفال، وكذلك ضد الخدمات و الإمدادات.

وتشمل عواقب الصراع تفاقم الأزمة الاقتصادية، وانخفاض القدرة على التكيف وآليات التعامل حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف السكان في سوريا يعيشون في حالة فقر. بلغ معدل التضخم مائة في المائة في بعض المناطق، ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي زاد استيراد السلع الأساسية مثل الزيت والأرز والعدس بنسبة 60 في المائة. كما أضرت الاضطرابات بالخدمات الصحية والاجتماعية، وقللت من توافر الأدوية الأساسية. تم تدمير أكثر من 3000 مدرسة وتسرب 1.9 مليون طفل على الأقل خارج المدرسة. يعتبر الناس الذين يعيشون في مناطق معينة محاصرين ولا يمكن إيصال المساعدات الإنسانية لهم. وغالباً ما يلجأ السكان إلى النزوح مراراً وتكراراً سعياً لتأمين سلامة أسرهم. علاوة على ذلك، هناك مخاوف من أن يكونن بعض النازحين غير قادرين على الوصول بحرية إلى الحدود وعبورها لطلب اللجوء.

يعول سيناريو التخطيط على استمرار التعاون الممتاز مع الحكومات في المنطقة، الذي يسمح بوصول الأشخاص الذين يبحثون عن الحماية الدولية بحرية ودون عوائق إلى الحدود. ومن المتوقع أن يتم الحفاظ على الحيز الانساني في البلدان المضيفة للاجئين، واستمرار التعاون الراسخ بين الجهات الفاعلة للتصدي بشكل جماعي لهذه الأزمة الإنسانية. سوف تتواصل الدعوات لتقاسم الأعباء الدولية، وحث جميع الدول خارج المنطقة لوضع آليات للسماح بوصول المساعدات الإنسانية للاجئين.

الأرقام الخاصة بالتخطيط السكاني

حتى شهر نوفمبر عام 2013، تم تسجيل أكثر من 2.2 مليون لاجئ أو ينتظرون التسجيل مع المفوضية أو الحكومات المضيفة للاجئين في المنطقة. يعكس الاتجاه الشهري الحالي تدفقاً صافياً قدره 127.000 من السوريين الفارين من بلادهم كل شهر. بالإضافة إلى ذلك، طلب أكثر من 31.000 سوري اللجوء في دول العالم خلال النصف الأول من عام 2013.

أرقام التخطيط لعام 2014							
		لبنان	الأردن	تركيا[1]	العراق	مصر	المنطقة
2013	حتى 31 ديسمبر 2012	180,105	167,959	148,441	73,749	13,059	**583,313**
	المتوقع حتى ديسمبر 2013	**904,873**	**574,808**	**562,187**	**216,283**	**145,042**	**2,403,192**
2014	المتوقع حتى يونيو 2014	1,277,436	687,404	781,093	308,141	197,521	**3,251,596**
	المتوقع حتى ديسمبر 2014	**1,650,000**	**800,000**	**1,000,000**	**400,000**	**250,000**	**4,100,000**

[1] تتوقع حكومة تركيا أن يصل عدد اللاجئين السوريين في تركيا إلى 1.5 مليون لاجئ بنهاية ديسمبر 2014. وتخطط الحكومة التركية لتعزيز القدرة على تسجيل السوريين خارج المخيمات في 2014. سوف يتم تعديل أرقام التخطيط الخاصة بتركيا طبقاً للتغيرات في الأعداد المسجلة عام 2014.

تهدف خطة الاستجابة الإقليمية إلى مساعدة 4.1 مليون لاجئ فضلا عن 2.7 مليون شخص من المجتمعات المضيفة. وتستند الأرقام التقديرية للأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة على مردود الخطة وعدد السكان المقدر في منطقة جغرافية معينة.

الأهداف

تتناول الأهداف الاستراتيجية الإقليمية قضايا الحماية والاحتياجات الإنسانية للقادمين الجدد، فضلاً عن طالبي اللجوء واللاجئين وغيرهم من المحتاجين للحماية والمساعدة الدولية. يلتزم شركاء خطة الاستجابة بضمان تلبية المساعدة الإنسانية بطريقة منصفة لاحتياجات الناس المقيمين في المخيمات والأماكن غير الرسمية والمناطق الريفية أو الحضرية الأخرى. تم تصميم أهداف خطة الاستجابة الإقليمية لضمان المشاركة الفعالة من المجتمعات، وتعزيز الحماية المجتمعية وتقديم الدعم إلى الأفراد المتضررين والمجتمعات المضيفة والبلديات، واستكمال أو دعم الاستجابات التي تقودها الحكومة الوطنية. ليس المقصود من هذه الأهداف المعالجة الشاملة لفجوات التنمية المؤسسية أو الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة للاجئين.

بحلول ديسمبر 2014:

- أن يتمكن **4.1** مليون لاجئ من النساء والفتيات والفتيان والرجال الهاربين من الصراع في سوريا الحصول على الحماية الفعالة بما في ذلك القدرة على الوصول إلى بلد اللجوء.
- حصول **660,000** من الأشد ضعفاً من اللاجئين على مأوى لهم في مخيمات منظمة للاجئين واستفادة **3,440,000** من المقيمين في ملاجئ أو أماكن خاصة من تحسين خدمات المساعدات الأساسية.
- حصول المجتمعات المضيفة الأكثر ضعفاً على الخدمات الأساسية والحصول على فرص لكسب العيش وبالتالي ضمان استفادة اللاجئين من الحماية المجتمعية.
- توفير المعلومات اللازمة للتخطيط لبرامج المساعدة الوطنية طويلة الأجل من خلال الحوار المنظم ومعلومات التقييم المشترك بين الوكالات في الوقت المناسب حول وضع اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- أن يستفيد **4.1** مليون لاجئ من التخطيط المبكر لاستراتيجية طويلة الأجل للحلول الدائمة طبقاً للقانون الدولي.

تصنيف أولويات الاستجابة

تصنف خطة الاستجابة المردود المتوقع إلى ثلاث فئات: إنقاذ الحياة أو منع خطر الضرر الفوري، ومنع تدهور الأوضاع، وتعزيز قدرات وصمود اللاجئين والمجتمعات المضيفة. يأخذ هذا التصنيف في الاعتبار مخاطر الأذى المادي والاجتماعي للاجئين، فضلاً عن إمكانية الحصول على الحماية والقدرة الاستيعابية للمجتمعات المضيفة.

التصنيف هو أداة لمساعدة المانحين وغيرهم في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد، مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع المتعدد الأوجه وتأثير التدخلات المختلفة. يمكن أن تعوض الموارد المستثمرة في فئة واحدة – أو تزيد عن– المتطلبات المالية للفئات الأخرى. على سبيل المثال، عدم كفاية الاستثمارات «لمنع تدهور الأوضاع الانسانية» قد يستلزم متطلبات إضافية للحالات «المنقذة للحياة». في المقابل، يمكن للاستثمار في بناء القدرات وتعزيز القدرات الوطنية تعويض تكاليف الحفاظ على دعم النظام الموازي، على سبيل المثال، في مجال الرعاية الصحية. قد يتطلب تحديد أولويات التدخلات في الفئات المعنية الحوار الموضوعي بين الحكومات والجهات المانحة والشركاء في خطة الاستجابة الإقليمية من خلال إطار المساءلة المتبادلة.

من خلال هذا التصنيف، تركز خطة الاستجابة بشكل أكبر على النهج القائم على المرونة للتعامل مع حالات عدم اليقين، والتعافي من الصدمات الخارجية، ودعم الاستثمارات في وقت مبكر لتحقيق الاستقرار على المدى المتوسط والطويل[2]. تقر استراتيجية المرونة بأهمية استمرار التركيز على الاحتياجات الإنسانية، وخاصة تلك التي لم يتم تلبيتها. في إطار الخطة، تم التخطيط لدعم المجتمعات والسلطات المحلية من خلال أنشطة في مجالات المياه والصرف الصحي، والتماسك الاجتماعي، والصحة، والتوظيف، تقوم بها الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.

[2] دراسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التنمية المبنية على العزيمة للاستجابة لتأثيرات الأزمة السورية، تحدد العزيمة بأنها «قدرة الأسر والمجتمعات والأسواق على الصمود ومواجهة الصدمات والتعافي ودعم التغيرات للتحول نحو الاستقرار.

إنقاذ الحياة أو منع مخاطر الضرر الفوري	منع تدهور الأوضاع الانسانية	بناء القدرات / المرونة
غياب التدخلات (المادية والاجتماعية والطبية) يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الآخرين وقصور قدرات مواجهة الموقف	غياب التدخلات (المادية والاجتماعية والطبية) يؤدي إلى تدهور خطير في رفاه و/ أو زيادة المخاطر والتأثيرات السلبية الخطيرة طويلة الأمد	غياب التدخلات (المادية والاجتماعية والطبية) يؤدي إلى تهديد الحياة أو وقوع ضرر خطير فوراً
ضرورية لتحسين إجراءات الحماية للاجئين، بما فيها التركيز على التدهور الخطير في رفاه المجتمعات المضيفة	ضرورية لتحسين إجراءات الحماية للاجئين، بما فيها منع تدهور الرفاه في المجتمعات المضيفة	بناء القدرات الوطنية للحفاظ على/ تحسين إجراءات الحماية
ضرورية لضمان توفير الحماية، والحصول على الحقوق الأساسية ومنع الضرر المحقق	ضرورية لتعزيز التمتع بالحقوق وحماية الرفاه وبناء القدرات	مهم للغاية لبناء قدرات طويلة الأجل ومستدامة وتعزيز هياكل المجتمع المدني

المراجعة نصف السنوية / ميزانية 6 + 6

تعرض خطة الاستجابة متطلبات التمويل بناءً على أهداف القطاعات لعام 2014 في تناسق مع الأولويات والاحتياجات المحددة لفترة الاثني عشر شهراً الكاملة. قام شركاء الاستجابة بتفصيل متطلبات السنة كاملة إلى أجزاء كل ستة أشهر للسماح لكل من الوكالات الطالبة والجهات المانحة بإعادة تقييم التغطية، وتحديد الثغرات وتحديد الدعم بشكل أفضل في منتصف العام.

سوف تستعرض مراجعة منتصف العام لخطة الاستجابة الإقليمية أرقام وأهداف واستراتيجية ومتطلبات الميزانية في الخطة. وهذا يضمن التخطيط للاستجابة بطريقة أكثر مرونة وملاءمة للوضع المتقلب وتدفقات السكان، ويوفر فرصة لمراجعة التخطيط وفقاً لمصادر حشد الموارد الأخرى والاستراتيجيات الوطنية. وسوف تسمح الخطة أيضاً للوكالات بتحديد احتياجات جديدة، وإعادة تصنيف مردود وتكييف أنشطتها طبقاً لبيئة العمليات المتغيرة بسرعة نظراً لصعوبة التنبؤ الدقيق بكيفية تطور الوضع الإقليمي في الأشهر المقبلة.

نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية

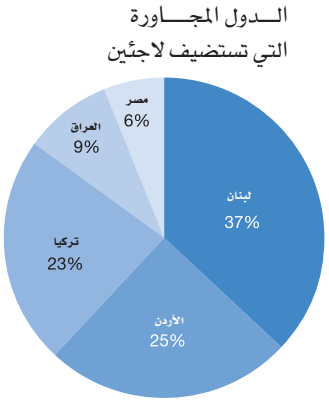

أثار النزاع وأزمة اللاجئين ذات الصلة استجابة إنسانية قوية. حتى الآن، كفلت الاستجابة بنجاح إيواء الملايين من اللاجئين، وتغذيتهم، ودعمهم بالمساعدة الضرورية. وقد استقرت أوضاعهم، على الرغم من كونها غير مثالية. إلا أن الأزمة مستمرة في توليد تحديات جديدة. كما أوضحنا أعلاه، من المتوقع أن يؤدي الصراع العنيف وانعدام الأمن إلى نزوح واسع النطاق خلال عام 2014، إضافة إلى المطالب القائمة لحالة اللاجئين المعقدة والمتطورة.

يؤثر الصراع وتداعياته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإنسانية، ويقع معظم التأثير بشكل كبير داخل سوريا، ولكن أيضاً في البلدان المجاورة. وقد كان لنزوح الملايين من اللاجئين وصدمة التغير الكبير في التركيبة الديموغرافية الكلية، تأثير كبير على اقتصاديات الدول والمجتمعات المتضررة، وعلى الأخص في لبنان والأردن حيث يمثل اللاجئين 18 في المائة و 10 في المائة من إجمالي عدد السكان على التوالي.

«يتحتم العمل اليوم أكثر من أي وقت مضى. هناك ملايين من الرجال والنساء والأطفال السوريين الذين يصارعون كل يوم من أجل البقاء. ولكي نحافظ عليهم، يجب علينا بذل قصارى جهدنا لدعمهم وحمايتهم».

دافيد ميليباند، الرئيس والمدير التنفيذي للجنة الانقاذ الدولية

أدى الضغط المتزايد على الظروف المعيشية المحلية إلى تغيير التركيز في خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية بسبب الإدراك المتزايد بأن الحماية الكافية للاجئين لا يمكن الحفاظ عليها دون تعزيز التماسك الاجتماعي والاستثمار في البنية التحتية والاقتصاد والنظم الاجتماعية المحلية. يعكس الانخراط المبكر وغير المسبوق من وكالات التنمية في الوضع الطارئ للاجئين السوريين أيضاً فهم الحاجة إلى مساعدات لفترة أطول، وأكثر شمولاً لتحقيق الاستقرار و بناء القدرة على الصمود.

تحدد خطة الاستجابة حماية اللاجئين بصفتها الهدف الأساسي لها. وفيما يلي المكونات الرئيسية مع تركيز قوي على تقديم المساعدة الضرورية.

لقد صممت الخطة لمعالجة استمرار تدفق الوافدين الجدد بالإضافة إلى الاحتياجات المتغيرة للاجئين الأكثر تضرراً الموجودين بالفعل في المنفى. إنها تتضمن عددا من الدروس الهامة المستفادة فيما يتعلق بترتيبات التنسيق، والتدخلات الفنية، والاستهداف الفعال. بالإضافة إلى التركيز على تعزيز التماسك الاجتماعي، تتوقع الخطة أيضاً الحاجة للتدخلات الإنمائية التكميلية والمشاركة الأكثر شمولاً لجميع الشركاء الرئيسيين.

«تمثل الحرب في سوريا وضحاياها البالغ عددهم عشرة ملايين أكبر تحد انساني في هذا الجيل. لم أشاهد في حياتي المهنية طوال ثلاثين عاماً من العمل الانساني الدولي أي شئ مماثل لهذا النزوح الجماعي القسري للمدنيين. يجب أن نعترف أننا لسنا قريبين حتى من توفير الحماية والمساعدة والأمل التي يحتاجها الناس العالقون بين مرمى النيران».

جان إيجيلاند، السكرتير العام، مجلس اللاجئين النرويجي.

الحماية

أحد المبادئ الأساسية للحماية هو أن يستطيع اللاجئون الدخول إلى أراض آمنة، وتظل الاستجابة الرئيسية للحماية هي الحفاظ على وصول الفارين من النزاع، وتوفير الحماية من الإعادة القسرية. على الرغم من أن دول المنطقة كانت سخية بشكل استثنائي في استقبال واستضافة ملايين اللاجئين، لوحظ أن هذا الوصول يتم تقييده بشكل متزايد، ويرجع ذلك جزئياً لتحديات استيعاب المزيد من اللاجئين القادمين فضلاً عن المخاوف الأمنية. تعوق الإجراءات الإضافية لإدارة الحدود دخول اللاجئين ولها تأثير خطير على السوريين الذين ينشدون السلامة في البلدان المجاورة. وبالتالي يلجأ بعض اللاجئين السوريين والفلسطينيين وغيرهم إلى تدابير متطرفة لالتماس الأمان، بما في ذلك التهريب والرحلات البحرية الخطرة. في هذا السياق، لا يمكن إغفال ضرورة التضامن لدعم الدول المجاورة للحفاظ على فتح حدودها للمحافظة على توفير الحماية.

يتطلب توفير الحماية في بلدان اللجوء تقديم المساعدة العادلة لتلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات والفتيان والرجال، وتشمل مجالات الصحة والتعليم والمأوى. التسجيل هو نقطة البداية للوصول إلى هذه الخدمات، ويعمل على تحديد اللاجئين الذين قد تكون لديهم احتياجات حماية محددة. في عام 2013، تم تسجيل 1.7 مليون من اللاجئين السوريين في المنطقة، وهي زيادة أكثر من 340 في المائة مقارنةً بعام 2012. وقد رفعت المفوضية من حجم وجودها الميداني وتقوم باستخدام آليات مثل بعثات التسجيل المتنقلة وتوفير الدعم في مجال النقل لتسهيل الوصول إلى مراكز التسجيل. كما قامت المفوضية أيضاً بتصفية ملفات التسجيل المتراكمة في مصر والعراق والأردن، و يتم تسجيل اللاجئين السوريين عند تقدمهم للتسجيل. علاوة على ذلك، مع وجود ما يقدر بنحو 84 في المائة من اللاجئين يعيشون خارج المخيمات، لا بد من زيادة قدرات التوعية لضمان حصول جميع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية على المعلومات والمشورة بشأن وضعهم والخدمات المتاحة.

«يظل الحجم الحقيقي للأشخاص الذين يواجهون ظروفاً صعبة، نتيجة الحرب، وزيادة التعرض للضرر غير معروف. تقدم منظمة هانديكاب الدولية مجموعة شاملة من المواد والخدمات لتلبية الاحتياجات الضرورية والمحددة لأكثر المتضررين في سياق الأزمة السورية. ومع ذلك، في مقابل كل حالة يتم تلبية احتياجاتها، تظهر حالتان جديدتان».

منظمة هانديكاب الدولية

يشكل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات 18 في المائة من السكان المسجلين، تم تحديد ما يقرب من 8000 طفل من بينهم كأطفال منفصلين عن عائلاتهم. سبعة وعشرون في المائة من الأسر اللاجئة المسجلة ترأسها أنثى واحدة وثلاثة في المائة من السكان هم من كبار السن.

يعيش ما يقرب من 18 في المائة من اللاجئين في الأردن ولبنان يعيشون مع إعاقة واحدة على الأقل، سواء كانت بدنية أو بصرية أو سمعية، أو ذهنية. ما يقرب من ثلثي اللاجئين الذين

تزيد أعمارهم على 60 عاماً لديهم إعاقة واحدة على الأقل، وأكثر من 20 في المائة من اللاجئين من جميع الأعمار لديهم صعوبة واحدة على الأقل في تنفيذ الأنشطة الرئيسية للحياة اليومية. بالإضافة إلى المصاعب التي يواجهها جميع اللاجئين السوريين، تزداد معاناة المعوقين، والمصابين، وأصحاب الأمراض المزمنة، وكبار السن بشكل أكبر بسبب نزوحهم. هؤلاء اللاجئون لديهم احتياجات محددة للمساعدة الإنسانية. يتطلب العجز والإعاقة في كثير من الأحيان قدر من الرعاية الطبية، ويمكن أن يمنع الناس من الوصول إلى مصادر كسب العيش، مما يزيد من احتياجاتهم الشاملة، بما في ذلك الحصول على المساعدة النقدية. وهناك حاجة إلى الوصول الفعلي للخدمات، وآليات التواصل الفعال، والمزيد من التدخلات الشاملة ووضع أولويات لهذه الفئات الضعيفة لمنع هذه المجموعات من «الانزلاق من خلال شبكة» الاستجابة. يجب تخصيص أموال كافية لضمان قيام الوكالات بتوفير الخدمات التي يمكن الوصول إليها فعلياً وحصرياً.

تم استعراض جميع فصول الحماية في خطة الاستجابة الإقليمية لضمان إدراج النساء والفتيات والرجال والفتيان.

العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

لا يزال خطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يمثل خطورة كبيرة في مجال الحماية يواجهها اللاجئون السوريون بما في ذلك الزواج المبكر، والعنف المنزلي، و اللجوء إلى الجنس للبقاء على قيد الحياة والاستغلال الجنسي إضافة إلى الانتهاكات الأخرى.

«أتذكر البيت الذي عشت فيه مع أسرتي والحديقة التي كنا نزرع فيها الطماطم، والليمون، والزيتون. في بعض الأحيان تمنيت أن أصبح طائراً وأطير عائدةً إلى وطني. فجأة أتذكر القصف والانفجارات والحرب والناس الذين يقتلون الأطفال والنساء باستخدام السكاكين. ثم أتخيل هذه الأشياء وأعود إلى الواقع. أعلم أن العيش هنا أفضل. أريد البقاء هنا وأحافظ على أطفالي في أمان».

ميرفت، لاجئة من درعا عمرها 35 سنة

وتؤدي العديد من العوامل إلى تفاقم المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون بما في ذلك انعدام الأمن، ومحدودية فرص كسب العيش، وعدم الحصول على فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي، وعدم الحصول على السكن والتطبيق المتساهل للأطر القانونية الوطنية. علاوة على ذلك، في سياق النزوح، يعيش العديد من النساء والأطفال بدون إطار الأسرة ودعم المجتمع التقليدي، مما يزيد من تفاقم مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. بالإضافة إلى مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التي يواجهونها في بلدان اللجوء، تعرضت أعداد كبيرة من اللاجئين لأشكال عنيفة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس قبل الفرار من سوريا، ليس فقط النساء والفتيات ولكن أيضاً الرجال والفتيان، وهم يتلقون خدمات الاستجابة لدى وصولهم.

في مصر، اعتبر 25 في المائة من السوريين المشاركين في تقييم مشترك للأمم المتحدة أن مصر بلد غير آمن للنساء السوريات بسبب ارتفاع حالات التحرش الجنسي، والتي أدت نتيجة لذلك لمحدودية الحركة وحرية التنقل بين السوريات اللاجئات هناك. في الأردن، أفاد أكثر من 40 في المائة من النساء والفتيات الذين شملهم الاستطلاع أنهن يقضين معظم أوقاتهن داخل المنزل بسبب مخاوف أمنية والقلق من الاعتداء اللفظي أو الجسدي أو التحرش الجنسي. في العراق، تؤكد

الزيارات الميدانية والمناقشات مع الشركاء الرئيسيين أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس هو مصدر قلق رئيسي لحماية اللاجئين السوريين بين الشباب سواء في المخيمات أو في المناطق الحضرية.

في حين يسعى الشركاء جاهدين لضمان توافر الجودة وخدمات الاستجابة المنسقة للناجين، واستمرار جهود الوقاية، لا يزال هناك بعض التحديات. يتردد الناجون عادةً في الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ويسعون لخدمات الاستجابة المنقذة للحياة بسبب الخوف من تلويث شرف أسرهم أو خطر الانتقام نتيجة الإبلاغ عن العنف ومرتكبيه – وهي عقبة يواجهها الناجون من كل من اللاجئين والمجتمع المضيف على حد سواء مما يعيق قدرة الناجين في الحصول على الرعاية التي يحتاجونها. وعلاوة على ذلك، وبسبب الخوف على أمنهم، تعاني النساء والفتيات على وجه الخصوص من القيود التدريجية على حرية الحركة، والذي بدوره يحد من إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات. أخيراً، تتطلب زيادة أعدادا اللاجئين، وسوف تتطلب، الزيادة المستمرة في برامج نوع الجنس والسن المناسبة وذلك من أجل تخفيف مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتلبية احتياجات جميع الناجين.

على سبيل المثال، هناك حاجة إلى زيادة فرص الحصول على خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات الصحة النفسية في المنطقة، من قبل الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بما في ذلك النساء والفتيات والرجال والفتيان، فضلاً عن الأسر المكلومة في فقدان أفراد الأسرة بين قتيل ومفقود منذ مدة طويلة، واللاجئين من الفتيات والفتيان المصابين بصدمات نفسية من جراء أعمال العنف التي شهدوها أو مروا بها في سوريا. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب تدهور الأوضاع المرتبطة بالضغط المتزايد على الموارد في بلدان اللجوء، يحتاج الناجون وكذلك الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة مثل النساء المعرضات للخطر، إلى المأوى الآمن، والوصول الآمن لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، ودعم سبل العيش لتعزيز العزيمة والحد من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس .

«يجب أن نتذكر أنه في أزمة انسانية مثل الأزمة السورية، يعتبر تلبية احتياجات النساء والفتيات أحد أفضل الطرق لضمان صحة وأمن ورفاهية الأسر والمجتمعات».

د. باباتندو أوسوتيمهن، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

حماية الأطفال

من بين أكثر من 100,000 شخص قتلوا في سوريا منذ مارس 2011، هناك أكثر من 7000 طفل من الضحايا. أصيب مئات الآلاف من الأطفال، بما في ذلك الإصابات التي تسبب الإعاقة مدى الحياة، بالإضافة إلى نسبة عالية من الضيق النفسي الناجم عن التعرض لصراع من هذا النوع وصعوبات الرحلة.

يؤدي استمرار النزاع إلى تآكل البيئات الحامية للأطفال. ومن المعروف أن التعرض المستمر على المدى الطويل للعنف الشديد والمشقة والنزوح له تأثير دائم على الرفاهية النفسية والاجتماعية للأطفال، وهو ما أكدته التقييمات المختلفة. كذلك فاقم النزوح من قضايا الانفصال الأسري وعمالة الأطفال ومخاطر الاتجار بالبشر، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بما في ذلك الزواج المبكر، والعنف المنزلي، و اللجوء إلى الجنس للبقاء على قيد الحياة.

تم تسجيل ما يقرب من 8000 من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في البلدان المضيفة. في الأردن، تشير التقديرات إلى أن واحداً من كل عشرة أطفال لاجئين التحق بالعمل، وأن حوالي 30,000 من الفتيان والفتيات من اللاجئين السوريين منخرطون في أنشطة العمل وفقاً لوزارة العمل. تشير البيانات عن زواج الأطفال بين السوريين إلى

تزايد انتشار هذه الظاهرة. الأطفال المعرضون لخطر التجنيد من قبل الجماعات المسلحة أو كانوا منضمين إليها، وأطفال الشوارع والأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، يمثلون احتياجات إضافية.

تؤدي الزيادة في عدد الأطفال المعرضين لانتهاكات الحماية في البلدان المضيفة إلى صعوبة تحقيق العدالة للأطفال وزيادة الضغط على الخدمات الاجتماعية بشدة. يظل عدم وجود وثائق قانونية خاصة بالأطفال يمثل تحدياً خاصاً. يصارع مقدمو الخدمات للتصدي لمجموعة من مخاوف الحماية المعقدة مثل تجنيد الأطفال، والأطفال المنفصلين عن ذويهم وأسرهم. في موازاة ذلك، تقوض الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية الدور الوقائي للأسر والمجتمعات وتعرض الأطفال لمخاطر متزايدة مثل الزواج المبكر و اللجوء إلى الجنس للبقاء على قيد الحياة. سوف يساعد ضمان الدعم الكافي للسلطات المحلية لتسجيل جميع الولادات وتوفير شهادة ميلاد لكل طفل، الأطفال على الوصول إلى الخدمات الأساسية لحماية الطفل، وتسهيل الحلول والمساعدة على منع حالات انعدام الجنسية.

توثيق ومنع انعدام الجنسية

يتسبب عدم وجود عقد الزواج، أو فقدان أو تلف وثائق تسجيل الأسرة في سوريا، في مشاكل لتسجيل الأطفال حديثي الولادة للاجئين. وقد كشفت دراسة حديثة عن تسجيل المواليد في لبنان أن 77 في المائة من 781 المواليد الجدد للاجئين ليس لديهم شهادة ميلاد رسمية. لذا يعتبر استمرار التوعية لرفع مستوى الوعي حول ضرورة وكيفية تسجيل المواليد، فضلاً عن تقديم المساعدة القانونية والمشورة بشأن الحماية للاجئين السوريين أمراً ضرورياً.

زادت معاناة الفلسطينيين في سوريا بشكل كبير حيث امتد الصراع إلى معظم مخيماتهم وتجمعاتهم في سوريا. فقدان الملاذ الآمن الذي وفرته لهم سوريا منذ 64 عاماً أدخل الفلسطينيين في أزمة وجود يعكسها وضعهم الطويل كلاجئين وخياراتهم المحدودة بشدة للمغادرة. من بين 540,000 لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأونروا في سوريا، نزح حوالي نصفهم وغادر حوالي 80,000 منهم خارج البلاد. وصل واحد وخمسون ألفاً إلى لبنان، وذهب 11,000 إلى الأردن، على الرغم من القيود على دخولهم هناك، وأفادت التقارير عن وصول 6000 منهم إلى مصر، وعدد أصغر وصل إلى غزة، وتركيا وأماكن أخرى أبعد من ذلك. تواصل الأونروا والمجتمع الانساني التدخل لدى الدول المجاورة كمبدأ عدم الإبعاد والمعاملة المتساوية للاجئين لضمان تلقي الفلسطينيين الهاربين من الصراع المساعدة والدعم الذي يحتاجونه.

وقد خصصت الأونروا وثيقة مناشدة لعام 2014 تعكس خصوصية وضع اللاجئين الفلسطينيين في سياق الأزمة الإقليمية السورية. وتصف الوثيقة جهود الأونروا المستمرة لتلبية احتياجاتهم الحرجة ودعم قدرتهم على الصمود للتكيف مع ظروف الصراع. هذه الوثيقة متاحة على موقع: www.unrwa.org

الحلول الدائمة

يعتبر توفير حلول على شكل إعادة التوطين أو نقلهم إلى بلدان ثالثة آمنة من التدخلات الحاسمة وغالباً ما تكون الحل المنقذ لحياة اللاجئين الذين يحتاجون إلى الحماية العاجلة ويعانون من ضعف قهري. تشكل مثل هذه الحلول عنصراً هاماً في استراتيجية حماية اللاجئين السوريين. هذه التدخلات، بالإضافة إلى توفير الحلول للأفراد والأسر المتضررة هي أيضاً تعبير عن التضامن وتقاسم الأعباء مع الدول في المنطقة التي تستضيف حالياً أكثر من مليوني لاجئ سوري.

الاحتياجات والخدمات الأساسية

غالباً ما يصل اللاجئون في البلدان المجاورة وليس بحوزتهم إلا القليل إضافة إلى أفراد أسرهم، وبعض الملابس والأمتعة الشخصية المحدودة. يكافح اللاجئون في المنطقة لتلبية احتياجاتهم الأساسية والحصول على الخدمات الضرورية بما في ذلك الصحة والتعليم. وحيث أن هذا الوضع سوف يستمر لفترات طويلة، تشير التقديرات إلى أن 780,000 أسرة بحاجة إلى دعم إضافي، إما عن طريق مساعدات الغذاء أو المساعدات النقدية.

«الملايين من الأرواح عانت بسبب هذا الصراع مع نزوح الأسر من بيوتها إلى البلدان المجاورة. أقل شئ يمكن أن نفعله هو أن نوفر على الأمهات معاناة القلق بشأن إطعام أطفالهم. يقدم برنامج الأغذية العالمي الطعام المنقذ للحياة بصفة أساسية من خلال بطاقات الطعام، التي تساعد أيضاً على ضخ الأموال في الاقتصاد المحلي، ودعم المجتمعات المضيفة بالإضافة إلى اللاجئين».

محمد هادي، المنسق الإقليمي في حالات الطوارئ لبرنامج الأغذية العالمي

في الأردن، كشفت التقييمات الأخيرة عن اللاجئين في المجتمعات المضيفة أن الفجوة بين الدخل والنفقات الناجمة عن محدودية فرص كسب العيش، وارتفاع الإيجار وأسعار الخدمات تؤدي إلى زيادة استخدام استراتيجيات المواجهة السلبية مع استمرار الأزمة. هذه الاستراتيجيات للمواجهة السلبية، وخاصة تناول الأطعمة ذات الجودة الأقل، والاستدانة، وإرسال الأولاد المراهقين للعمل، أصبحت أكثر وأكثر انتشاراً بينما تنفق الأسر مدخراتها وتبيع أصولها المتبقية.

الأمن الغذائي

يعتمد غالبية اللاجئين السوريين على المساعدات الغذائية الإنسانية كمصدر أساسي للغذاء. بدون دعم خارجي، سوف تزداد معاناة اللاجئين السوريين على الأرجح، خاصةً الفئات الضعيفة المتضررة مثل الأسر التي تعيلها النساء، والأطفال، وكبار السن، والمرضى، والمعاقين.

في لبنان ومصر، يعاني 70 في المائة من اللاجئين من انعدام الأمن الغذائي. تظهر نتائج تقييم أوجه الضرر بين اللاجئين السوريين في لبنان أيضاً أن نصف إنفاق الأسرة يذهب إلى الطعام. في العراق، حددت أعداد كبيرة من السوريين، سواء في المخيمات أو خارجها، الغذاء كأهم أولوياتها. في الأردن، يشكل الإنفاق على الغذاء من قبل عائلات اللاجئين أكثر من ثلث ميزانياتها. وفي تركيا، تعتمد الغالبية العظمى من الأسر التي تعيش في مخيمات اللاجئين على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم اليومية من الغذاء.

انعدام الأمن الغذائي
إجمالي المستفيدين المحتاجين للمساعدات
طبقاً لخطة الاستجابة الإقليمية السادسة

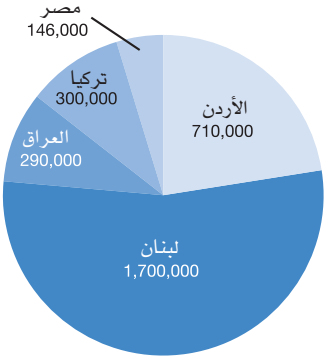

تشير التقارير إلى لجوء أسر اللاجئين إلى إنفاق مدخراتهم، وإخراج أبنائهم من المدرسة للعمل، والشراء بالأجل وبيع أصول الأسر لتلبية احتياجاتها الغذائية. تعتبر كمية والقيمة الغذائية للطعام المتاح للاجئين أمر حاسم لمنع حدوث سوء التغذية. تم تحديد حالات لسوء التغذية بين الأطفال، وإن لم تكن منتشرة بشكل ملحوظ، داخل سوريا وفي كل بلد تقريباً من البلدان المضيفة للاجئين في المنطقة. كان معدل انتشار سوء التغذية بين اللاجئين إما في الحدود المقبولة أو سيئاً[3]، وفقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية. ومع ذلك، تم تسجيل عدد من العوامل المتفاقمة التي يمكن أن تقوض رفاهية اللاجئين الغذائية، مثل حالات انعدام الأمن الغذائي، وقلة التنوع الغذائي لعامة السكان والأطفال الصغار (6-23 شهر) على وجه الخصوص، واتجاهات الأمراض وسوء الصرف الصحي. نقص الحصول على الغذاء، جنبا إلى جنب مع قلة الدخل والنضوب التدريجي للمدخرات قد تزيد من مخاطر اللجوء إلى الجنس للبقاء على قيد الحياة والاستغلال الجنسي وعمالة الأطفال.

المأوى

يعيش أكثر من 420,000 من السوريين في خيام الإيواء، غير الدائمة و يتم إيواء أكثر من 105,000 شخص في ملاجئ غير رسمية دون المستوى. تتراوح حلول المأوى بين الإقامة في أماكن تشبه الحاويات إلى شرائح من القماش المشمع البلاستيك مثبتة فوق هياكل توفر حماية مؤقتة ومحدودة من الظروف الجوية القاسية.

«عملت جمعية كردستان لإعادة الإعمار والتنمية بالتعاون مع شركائنا واللاجئين السوريين من أجل بناء نصف مخيم دارة شكران الذي سوف يأوي 10,000 لاجئ سوري».

طه شوكت، المدير التنفيذي لجمعية كردستان لإعادة الإعمار والتنمية

يمثل فصل الشتاء تحدياً من نوع خاص بالنسبة للأشخاص الذين يقيمون في خيام الإيواء. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 540,000 من السوريين الذين يعيشون في خيام إيواء غير دائمة سوف يحتاجون إلى دعم المأوى خلال عام 2014 في العراق والأردن ولبنان.

عدد اللاجئين في المخيمات مقابل عددهم خارج المخيمات

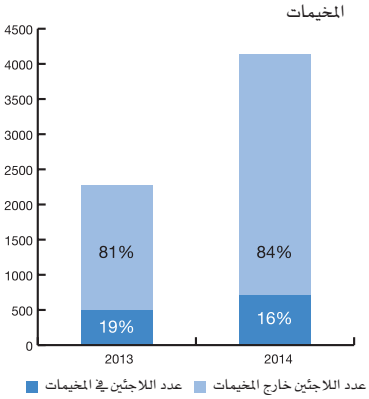

يعيش أكثر من ثمانين في المائة من اللاجئين في المنطقة خارج المخيمات، بما في ذلك حوالي 8000 في مراكز جماعية. توفر ظروف المأوى في المراكز الجماعية والمباني غير المكتملة خصوصية محدودة وقد تكون غير آمنة من الناحية الإنشائية. في تركيا، على سبيل المثال، يعيش 62 في المائة من اللاجئين خارج المخيمات مع أكثر من سبع أفراد من الأسرة في ظروف مكتظة.

3 تراوحت نسبة سوء التغذية الحاد بين اللاجئين السوريين في الأردن بين 5.1 % إلى 5.8 % (وهي تعتبر سيئة) بينما كانت بين اللاجئين السوريين في لبنان 4.4 % (وتعتبر في الحدود المقبولة في أواخر 2012).

«تعتمد حياة ملايين السوريين على التدخلات الصحية العاجلة والعادلة. يموت الناس في البلدان المتأثرة بالصراع نتيجة لأمراض يمكن الوقاية منها وعلاجها إذا حولنا إعلانات التضامن والشراكة إلى عمل هادف ومبتكر معاً».

د. علاء الدين عبد الصاحب علوان، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية

على الرغم من أن الإقامة في المنازل والشقق قد يكون الحل المفضل للمأوى لمعظم اللاجئين، إلا أن الأسعار، وعادةً ما تكون الإيجار الشهري، جنبا إلى جنب مع المصاعب الاقتصادية، قد تزيد من مخاطر لجوء المجتمعات إلى آليات المواجهة السلبية.

الصحة والتغذية

تعتبر الاحتياجات الصحية للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة مصدر قلق بالغ. الأمراض المعدية مثل الحصبة والسل وعدوى الجهاز التنفسي وأمراض الجهاز الهضمي، تضع الآلاف من الأرواح في خطر. بداية فصل الشتاء عادةً ما يؤدي إلى زيادة خطر عدوى الجهاز التنفسي في حين يؤدي عدم كفاية ظروف النظافة والصرف الصحي لتعريض السكان لأمراض الإسهال. حدوث هذه الأمراض الشائعة إلى جانب انعدام الأمن الغذائي قد يؤدي إلى سوء التغذية. على الرغم من أن الإحصاءات ليست كاملة في المنطقة، تشير التقديرات إلى أن أقل من 70 في المائة من الأطفال اللاجئين السوريين تم تطعيمهم بشكل كاف ضد شلل الأطفال والحصبة.

وقد تسبب انخفاض معدلات التحصين الحالية بين مئات الآلاف من الأطفال النازحين دون سن الخامسة في إحداث بيئة هشة سمحت بانتشار فيروس شلل الأطفال البري في المنطقة. وتشير التقديرات إلى أنه مقابل كل حالة مؤكدة من شلل الأطفال، قد يكون هناك ما يصل إلى 200 طفل مصاباً. على الرغم من أن حالات شلل الأطفال تم اكتشافها في سوريا فقط، نظراً لتعقيد الوضع الراهن في البلاد وطول فترة انتشار الفيروس التي لم يتم كشفها، هناك حاجة إلى الاستجابة في بلدان متعددة لاحتواء والقضاء على انتشار المرض.

الحصول على الرعاية الصحية الأولية الجيدة أمر بالغ الأهمية لتوفير العلاج الوقائي والمنقذ للحياة للسكان الأكثر احتياجاً. الأمراض غير المعدية آخذة في الارتفاع. مرض السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والأوعية الدموية الأخرى يمكن أن تؤدي إلى الإعاقة التي تلقي بمزيد من العبء على النظام الصحي المثقل أصلاً، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية الثانوية والثالثية. على الرغم من توافر الخدمات الطبية للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، إلا أنها بحاجة إلى مزيد من التوسع وتحسين الجودة.

الوصول إلى الصحة الإنجابية بما في ذلك صحة الأم وتنظيم الأسرة محدود ومكلف بالنسبة للاجئين، في حين أن الرعاية الصحية لحديثي الولادة محدودة في جميع أنحاء المنطقة. هناك حاليا حوالي 41,000 إمرأة حامل في أوساط اللاجئين السوريين الذين هم في حاجة أو سوف يحتاجون إلى الرعاية قبل الولادة وبعد الولادة وخدمات الولادة وما يقرب من 25 في المائة من النساء في سن الإنجاب من المحتمل أن يكونوا حوامل. كل من الأمهات والرضع معرضون للخطر بسبب نقص فرص الحصول على الخدمات الطبية، والتي في كثير من الحالات قد تكون مصحوبة بالصدمة، وسوء التغذية والمرض والتعرض للعنف، وإجبارهم على العيش في بيئات صعبة. في لبنان، يحتاج ما يصل إلى خمسة في المائة من المواليد الجدد إلى رعاية حديثي الولادة المركزة بسبب الخداج، والضائقة الجنينية أو التشوه الخلقي. يسود انخفاض معدلات الرضاعة

الطبيعية وارتفاع استخدام اللبن الصناعي في جميع أنحاء المنطقة مما يعرض الأطفال دون السنة الأولى من العمر إلى زيادة خطر سوء التغذية والموت، وخاصة عندما يكون هناك سوء نظافة وخدمات صحية. نقص المغذيات الدقيقة أيضاً من الأمور الشائعة، وخاصةً فقر الدم أو نقص الحديد و فيتامين (أ) و (د). تمثل التقارير الأخيرة حول زيادة حالات سوء التغذية تحدياً جديداً لنظام الرعاية الصحية في البلدان المضيفة، حيث لم يكن اكتشاف ومنع وعلاج هذه الحالات شائعاً منذ عقود.

تعاني النظم الصحية الوطنية، بما في ذلك مراكز الرعاية الأولية والمستشفيات الواقعة في المناطق الحدودية والمناطق ذات أعلى كثافة للاجئين، بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب. في بعض البلدان، وجد أكثر من خمسين في المائة من السكان اللاجئين أنه من الصعب، بسبب القيود المالية، الحصول على الأدوية الأساسية. تتأثر كذلك المجتمعات المضيفة، بسبب طول فترات الانتظار والضغط الواقع على العاملين في مجال الصحة والخدمات الصحية. أصبح الإنفاق على الرعاية الصحية عبئاً مشتركاً لكل من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في سياق النظم الصحية.

يحتاج واحد من كل عشرين شخصا في المنطقة إلى الرعاية الصحية النفسية، بما في ذلك نتيجة الصدمة الأخيرة أو الظروف النفسية المزمنة. يجب التوسع في خدمات الصحة النفسية والخدمات النفسية والاجتماعية للمجتمعات ككل، بما في ذلك الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. الرعاية المتخصصة والطويلة الأجل للإعاقة محدودة في المنطقة، سواء بالنسبة للاجئين أو المجتمعات المضيفة. يواجه السكان المتضررين ارتفاع تكاليف الرعاية على المدى المتوسط، وكذلك العلاج على المدى الطويل.

التعليم

توقف ما يقرب من 2.3 مليون طفل عن الذهاب إلى المدرسة في سوريا والوضع مشابه في البلدان المضيفة للاجئين. حالياً، هناك أكثر من 60 في المائة من 735,000 طفل لاجئ في سن المدرسة غير ملتحقين بالمدارس. تهدد العقبات التي تعترض التعليم والفقدان المتراكم لسنوات الدراسة جيل كامل من الأطفال السوريين.

بينما رحبت وزارات التعليم في البلدان المضيفة للاجئين عموماً بالأطفال السوريين في التعليم الوطني العام، يواجه الأطفال عقبات رئيسية أمام الوصول والتعلم. النفقات المدرسية، واختبارات تحديد المستوى والوثائق (في مصر)، وصعوبات التعامل مع المناهج الجديدة واختلاف لغات التعليم (في لبنان والعراق وتركيا)، ونوعية واختلاف مناهج التعليم والمخاوف من الاكتظاظ، وتوفير الشهادات واعتمادها، كلها عوامل رئيسية تسهم في انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس والحضور. وعلاوة على ذلك يتردد كثير من الآباء في السماح لأطفالهم ، وبخاصة الفتيات ، بمغادرة المنزل خوفا من التحرش والتمييز في المدارس وحولها.

في مصر، 90 في المائة من الأطفال اللاجئين لا يذهبون إلى المدرسة. الوضع يبعث على القلق على نحو مماثل في تركيا، حيث هناك نحو 70 في المائة من الأطفال السوريين خارج المخيمات لا يستطيعون الوصول إلى أي شكل من أشكال التعليم. وتشير التقديرات إلى أنه في لبنان أقل من 25 في المائة من الأطفال السوريين مسجلون في التعليم العام، والتي كانت محدودة أصلاً في القدرات قبل الأزمة، وتستوعب فقط 30 في المائة من عدد الطلاب فيها. نتيجة للحملة المكثفة «العودة

إلى المدرسة»، تضاعف عدد الأطفال السوريين المسجلين في المدارس العامة في الأردن منذ العام الماضي ليصل إلى 55 في المائة من السوريين في سن المدرسة.

يضع استيعاب الأطفال السوريين ضغطاً كبيراً على نظم التعليم الوطنية الهشة، مما يؤدي إلى تأخير الإصلاحات التعليمية المخطط لها. يدرس الأطفال من المجتمعات المضيفة، الذين غالباً ما يواجهون قيوداً اقتصادية، في فصول دراسية مكتظة وتعاني من قلة الموارد. كما أن كفاءة نظام التعليم العام في خطر شديد، مع تحمل المجموعات الأكثر تهميشا عبئاًغير متكافئ.

المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية

تضع زيادة السكان في البلدان المضيفة للاجئين ضغوطاً إضافية على شبكات ضعيفة في المنطقة تعاني من ندرة المياه، وقسوة المناخ والمياه غير الكافية أو الشحيحة وضعف خدمات معالجة النفايات. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من أربعة ملايين شخص (من اللاجئين والمجتمعات المضيفة) سوف يحتاجون إلى دعم مستمر للحفاظ على الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي في البلدان المتضررة من الأزمة.

وتكمن المجالات الرئيسية ذات الأولوية في جميع البلدان في التخلص من ومعالجة وإدارة مياه الصرف في المخيمات والمجتمعات المضيفة، وكذلك التخلص من النفايات الصلبة. تعتبر هذه الخدمات ذات أهمية بالغة لضمان بيئة صحية، ولا سيما في المناطق ذات التركيز العالي للاجئين في المخيمات والمراكز غير الرسمية والمجتمعات المضيفة حيث يرجح انتشار الأمراض.

النظم الحالية لمعالجة النفايات والتخلص منها هشة، وتعتمد على الوصول إلى الموارد الأرضية الشحيحة. التخلص من مياه المجاري غالباً ما يكون ضرورة للاجئين في المنازل الخاصة، حيث أن الغالبية العظمى من منازل اللاجئين ليست متصلة بشبكة الصرف الصحي.

مع انخفاض مستوى القدرة على التعامل مع الوضع بمرور الوقت، أصبحت المواد الأساسية الضرورية خارج قدرة اللاجئين. في الأردن، أفاد ما يقرب من 40 في المائة من اللاجئين أنهم لا يستطيعون الغسيل بسبب تكلفة الصابون ونقص المياه. في لبنان، 27 في المائة من اللاجئين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب.

سبل كسب الرزق

يعد الوصول إلى والمشاركة في سوق العمل لكسب الأجور هو الشغل الشاغل لجميع اللاجئين في المنطقة. تختلف سياسات العمل بين الدول، والقليل منها فقط يسمح للسوريين بالوصول الكامل إلى سوق العمل. في العراق، يستطيع اللاجئون المسجلون الذين لديهم تصاريح إقامة، العمل بشكل قانوني، على الرغم من صعوبة الحصول على تصاريح الإقامة. رغم أن هناك بعض الفئات الخاصة التي قد تستطيع العمل في البلدان المضيفة للاجئين، فإن معظم اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة يعانون من محدودية الوصول القانوني لسوق العمل. تعاني النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، سواء بين اللاجئين أو المجتمع المحلي، من تحديات إضافية في الوصول إلى سوق العمل.

في حين أن الوصول القانوني لسوق العمل هو الخطوة الأولى، يمثل إيجاد فرص العمل، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، التحدي الرئيسي. حتى في البلدان التي يكون فيها عمل اللاجئين قانوني، معظم اللاجئين غير قادرين على المنافسة بشكل عادل مع السكان المحليين في فرص العمل، وخصوصا العمالة المتخصصة والماهرة. بالنسبة لأولئك اللاجئين القادرين على العثور على عمل، يعمل معظمهم في الأعمال اليومية غير الماهرة، وغالبا بأجور أقل حتى من المعدل الوطني بكثير، في بيئات عمل تفتقر للتأمين أو تدابير السلامة الكافية. تميل الأجور وظروف العمل إلى أن تكون استغلالية بالنسبة للكثيرين.

عمالة الأطفال منتشرة أيضاً في جميع أنحاء المنطقة، وغالبا في ظروف خطرة، مما يهدد حياتهم على حساب فرصهم في التعليم. ما يقدر بأكثر من 90 في المائة من اللاجئين عاطلين عن العمل في الأردن و57 في المائة في مصر.

علاوة على ذلك، يؤثر التنافس على الوظائف على الرواتب وتخفيض الأجور إلى مستويات غير مقبولة، ويخلق إمكانية الصراع بين المجتمعات المضيفة واللاجئين. تتأثر الاقتصادات الوطنية في المنطقة بشكل إضافي نتيجة لفقدان سوريا كشريك تجاري رئيسي ومستهلك صناعي نظراً لتأثير الأزمة على الاقتصاد السوري.

«هذه الأزمة الطويلة كارثة على الأسر السورية التي تتعرض فيها حياتهم وصحتهم ومستقبل أطفالهم إلى خطر داهم. يجب على المجتمع الانساني أن يستجيب وبسرعة بتقديم المساعدات المنقذة للحياة سواء داخل أو خارج سوريا، وفي نفس الوقت يدعم قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الصمود، وخصوصاً الشباب، وتجاوز هذه الأزمة المستمرة وأن نمنحهم الأمل في المستقبل».

نيل كيني-غوير، المدير التنفيذي لمنظمة ميرسي كوربس

إطار الاستجابة

يشتمل السكان المستهدفون على عدد المستفيدين المستهدفين في جميع البلدان في المنطقة. تتضمن «الاستجابة الرئيسية» أدناه أمثلة مختارة فقط من الاستجابة وليست شاملة لجميع أنشطة الاستجابة المخطط لها. يوفر هذا الجدول لمحة عامة عن الاستجابة في المنطقة حسب القطاع، وتسلط الضوء على الاحتياجات المالية، والسكان المستهدفين، والاستجابات الرئيسية بما في ذلك المردود المتوقع أو انعكاسات ذلك على كل قطاع.

الحماية

المتطلبات المالية	السكان المستهدفون		الاستجابة الرئيسية
556.6 مليون	في المخيمات	660,000	• توفير فرص اللجوء والأمان لـ 4,100,000 سوري وتسجيلهم لضمان سلامتهم وحمايتهم. • تعزيز قدرات مقدمي الخدمات والسلطات والمجتمع لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس لضمان توفير خدمات الاستجابة الشاملة والآمنة لجميع الناجين. • تعزيز آليات حماية الأطفال الوطنية والمجتمعية للحد من والاستجابة لأمور الإساءة، والإهمال، والعنف، والاستغلال وضمان الحصول فوراً على الخدمات المناسبة. • ضمان استفادة 817,000 شخص في المجتمعات المضيفة من مشروعات وخدمات الدعم المجتمعي
	خارج المخيمات	3,440,000	
	المجتمع المضيف وغيره	865,000	

القطاع: الغذاء

المتطلبات المالية	السكان المستهدفون		الاستجابة الرئيسية
1.15 مليار	في المخيمات	660,000	• حصول 3,100,000 لاجئ سوري، ولاجئ فلسطيني من سوريا، وعائد لبناني والمجتمعات المضيفة على مساعدات الأمن الغذائي من خلال المساعدات العينية أو النقدية، أو القسائم.
	خارج المخيمات	1,909,000	
	المجتمع المضيف وغيره	708,057	

التعليم

المتطلبات المالية	السكان المستهدفون		الاستجابة الرئيسية
393.3 مليون	في المخيمات	266,000	• دعم 749,000 فتى وفتاة للحصول على التعليم الرسمي. • استفادة 246,000 طفل من الدعم النفسي الاجتماعي في بيئة التعليم. • استفادة 115,000 من العاملين في قطاع التعليم في المجتمعات المضيفة من أنشطة التدريب وبناء القدرات.
	خارج المخيمات	407,000	
	المجتمع المضيف وغيره	710,000	

المأوى

المتطلبات المالية	السكان المستهدفون		الاستجابة الرئيسية
367.1 مليون	في المخيمات	360,000	• حصول جميع اللاجئين الوافدين الجدد على مأوى مؤقت عاجل عند الوصول إلى بلد اللجوء. • توفير الدعم المستمر لـ 500,000 من السوريين في المخيمات والمتعلقة بالمساعدات الإيواء. • حصول 228,000 لاجئ على مجموعة متنوعة من المساعدات الأخرى المتعلقة بالإقامة والمأوى.
	خارج المخيمات	905,500	
	المجتمع المضيف وغيره	226,000	

الاحتياجات الأساسية

المتطلبات المالية	السكان المستهدفون		الاستجابة الرئيسية
481.6 مليون	في المخيمات	460,000	• ضمان تلقي 1,200,000لاجئ مواد الإغاثة الضرورية. • حصول 465,000 أسرة لاجئة على دعم موسمي.
	خارج المخيمات	1,011,228	
	المجتمع المضيف وغيره	84,873	

الصحة

المتطلبات المالية	السكان المستهدفون		الاستجابة الرئيسية
442.2 مليون	في المخيمات	460,000	• حصول 1,500,000 سوري على خدمات الرعاية الصحية الأولية. • استفادة 653,000 شخص من الرعاية الصحية الأولية و/ أو الثالثية. • توفير التطعيم لـ 22,600,000 شخص ضد شلل الأطفال.
	خارج المخيمات	2,050,000	
	المجتمع المضيف وغيره	955,000	

المياه والصرف الصحي والنظافة

المتطلبات المالية	السكان المستهدفون		الاستجابة الرئيسية
499.2 مليون	في المخيمات	360,000	• حصول 1,072,000 لاجئ في المخيمات وخارجها على مياه نقية للشرب والطهي. • تلقى 700,000 من السوريين خدمات الصرف الصحي. • استفادة 285,000 شخص في المجتمعات المضيفة من تعزيز ممارسات النظافة الآمنة.
	خارج المخيمات	995,000	
	المجتمع المضيف وغيره	850,000	

كسب العيش

المتطلبات المالية	السكان المستهدفون		الاستجابة الرئيسية
273 مليون	في المخيمات	36,200	• استفادة 1,045,000 لاجئ سوري وأفراد المجتمع المضيف من مشروعات زيادة الدخل، وتشمل برامج توليد الدخل أو التوظيف.
	خارج المخيمات	493,570	
	المجتمع المضيف وغيره	516,720	

الإجمالي

المتطلبات المالية	السكان المستهدفون	
4.2 مليار[4]	في المخيمات	660,000
	خارج المخيمات	3,440,000
	المجتمعات المضيفة وغيرها	2,760,000

[4] تشمل 96,447,000 دولار أمريكي.

أولويات الاستجابة الاستراتيجية

مع استمرار تطور الوضع في سوريا، حدد شركاء الاستجابة أهدافاً استراتيجية لتلبيتها على مدار العام الرابع من أزمة اللاجئين تتضمن أكبر قدر من الحماية الفورية واحتياجات المساعدة التي تأخذ في الاعتبار الوضع المتدهور داخل سوريا الذي يؤثر على رفاه والاكتفاء الذاتي للأشخاص الذين أجبروا على الفرار، فضلاً عن الظروف المعيشية غير المستقرة وصمود اللاجئين الذين نزحوا حتى الآن لفترات طويلة من الوقت. تقر أهداف خطة الاستجابة الإقليمية بأن التدخلات المنقذة للحياة تحتاج إلى تعزيزها بالتدخلات التي تلبي الاحتياجات الخاصة للسكان الذين تأثروا بالصراع والنزوح وشظف العيش. وهذا يشمل الأولويات الشاملة مثل الوقاية والاستجابة لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر، وحماية الأطفال حيث أن الأطفال دون سن 18 سنة من العمر يشكلون نصف السكان اللاجئين، والمساعدة الصحية والدعم النفسي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، بينما يواصل الشركاء الاستجابة لبناء القدرات والكفاءة، سوف يسمح التخطيط الاستراتيجي أيضاً للشركاء في المجال الإنساني بتلبية الاحتياجات السابقة على المدى الطويل والتي تعاني من نقص الموارد مثل التعليم والمبادرات الصحية الوقائية بما في ذلك برامج التطعيم ضد الحصبة وشلل الأطفال.

الحفاظ على حيز الحماية

بينما يواصل اللاجئون من سوريا الوصول إلى البلدان المجاورة وبلدان أخرى، يتمثل التحدي الأكبر في الحفاظ على الدعم الكافي للحفاظ على حيز الحماية في المنطقة. تعمل الموارد المتاحة بالتالي على دعم الأنشطة والبرامج في المجالات المحددة كأهداف رئيسية للحماية.

تركز حماية اللاجئين في سياق الاستجابة للاجئين السوريين على خمسة أهداف ذات أولوية هي: الوصول إلى بلدان اللجوء، والوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي له، وحماية الطفل، بما في ذلك التعليم والمشاركة المجتمعية الهادفة والحلول الدائمة.

سوف تتواصل جهود حشد الدعم مع الحكومات في جميع أنحاء المنطقة للحفاظ على فتح الحدود والتمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية. وسوف يكون هذا مهم بصفة خاصة حيث وردت تقارير عن تزايد السكان النازحين في المناطق الحدودية السورية مع تقييد وصول اللاجئين إلى البلدان المجاورة، وخاصة الفلسطينيين القادمين من سوريا، بسبب العقبات والسياسات التقييدية على نحو متزايد على الحدود وفي المطارات. تزيد المفوضية وشركاؤها من الجهود المبذولة لمراقبة الحدود والمطارات، والحصول على حق الوصول وتقديم الدعم القانوني للأفراد، بمن فيهم الأطفال، الذين يتم احتجازهم بدعوى الدخول غير القانوني. وقد تأكدت حالات الإعادة القسرية للاجئين، بما في ذلك الأطفال، في بعض البلدان.

وسوف تشمل الجهود الرامية إلى تحسين سلامة وموثوقية وجودة المعلومات وبيانات التسجيل، التوسع في استخدام تكنولوجيا بصمة العين، والتي تم تطبيقها في الأردن، لتشمل جميع البلدان التي تقوم فيها المفوضية بتسجيل اللاجئين.

وعلاوة على ذلك، سوف تؤدي تدريبات التحقق من الهوية أثناء التسجيل إلى تحديد اللاجئين المتضررين بشكل أفضل، وأي مغادرين محتملين من البلدان المضيفة. سوف يفيد هذا التحسين في معلومات التسجيل عملية التخطيط وتحديد احتياجات المساعدة. سوف يكون من الضروري زيادة فرق التسجيل المتنقلة للوصول إلى اللاجئين في المناطق المعزولة أو الذين يعانون من مخاوف أمنية.

الحلول الدائمة

تسعى المفوضية لإعادة توطين أو تأمين قبول الحالات الإنسانية لحوالي 30,000 من السوريين. حتى الآن، التزمت بلدان إعادة التوطين بقبول 10,000 حالة فقط. تم توفير موارد حماية إضافية، بما في ذلك الموارد البشرية اللازمة لتحديد وضع اللاجئ وإعادة التوطين، فضلاً عن عمليات قبول الحالات الإنسانية، أو يجري تعزيزها.

حماية الطفل

يواصل الشركاء والوكالات في جميع أنحاء المنطقة تحديد أولويات الأنشطة الرامية إلى تعزيز النظم الوطنية والمجتمعية لحماية الأطفال. وسوف تتواصل جهود الوقاية والاستجابة نيابةً عن الفتيات والفتيان والأسر المعرضة لمخاطر عالية من سوء المعاملة والإهمال والاستغلال والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والأطفال الذين يعانون من ضائقة نفسية، والأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والأطفال المعرضين لخطر تجنيدهم من جانب جماعات مسلحة.

سيتم زيادة قدرات المنظمات لتحديد المصلحة الفضلى للأطفال وتقييم حالة الأطفال لضمان الكشف المبكر عن الأطفال المعرضين للخطر والإحالة لخدمات الدعم. يعتبر التعليم أساس رفاه وتنمية وحماية الأطفال. إن تحسين فرص الحصول على التعليم يعني ضمان حصول الأطفال على تعليم جيد في بيئة تولد الشعور بالأمان، ولا تعرضهم إلى مزيد من المخاطر. وهذا يتطلب تعزيز ودعم النظم المدرسية الوطنية، وسوف يتطلب أيضاً معالجة العقبات التي تعترض التعليم، مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر، من خلال التوعية، وتحديد الهوية، والتوعية، وربما المساعدات الموجهة إلى الأسر المعرضة للخطر.

تتطلب حماية الأطفال من العنف في المنزل وفي المدارس والأماكن العامة، بما في ذلك العنف البدني والنفسي، الوقاية ورفع الوعي في الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك الرجال والفتيان. وعلاوة على ذلك سوف يشارك المراهقون في تعزيز بيئة توفر الحماية، تشمل بناء شبكات من العاملين في مجال توعية الأقران. وبالمثل، هناك حاجة إلى زيادة الرصد والبحوث وحشد الدعم حول الأطفال المعرضين لخطر التجنيد في القوات أو الجماعات المسلحة والعودة إلى سوريا للقتال. يعتبر الدفاع عن الاطفال وتوفير الدعم القانوني للمحتجزين مكونات إضافية لاستراتيجيات حماية الطفل في المنطقة.

العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

سوف تتواصل جهود الحد من والاستجابة إلى العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس من خلال نهج متعدد القطاعات ومجتمعي.

من خلال إنشاء آليات الإحالة وبناء القدرات لإدارة الحالات، سوف يستمر الشركاء في ضمان أمان وسرية خدمات الاستجابة للناجين ليكونوا قادرين على الوصول إليها، وبسهولة، بما في ذلك الاستجابة الطبية مثل التدبير العلاجي السريري للاغتصاب وتوفير مجموعات العلاج الوقائي، والرعاية النفسية والاجتماعية، والوصول إلى أماكن آمنة والمساعدة المادية، والخدمات القانونية. وتهدف تدخلات الوقاية إلى زيادة الوعي حول الخدمات المتاحة، وإشراك الرجال والفتيان ، وزيادة الوصول إلى الأماكن الوقائية مثل المراكز المجتمعية ومراكز الاستماع، وتعزيز القدرة على الصمود والحماية المجتمعية من خلال إنشاء شبكات الأقران. وسوف تشمل الوقاية أيضا نهجاً أوسع متعدد القطاعات، بما في ذلك استهداف النساء المعرضات للخطر والفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال خدمات سبل كسب العيش لمنع استراتيجيات المواجهة السلبية، مثل اللجوء للجنس من أجل البقاء والزواج المبكر أو القسري.

وبالتعاون الوثيق مع الشركاء، سوف يتواصل إدراج تدابير التخفيف من مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية (مثل المياه والصرف الصحي، والمأوى). على سبيل المثال، يعتبر دعم الوصول إلى المأوى الملائم والمساعدة في عمليات الإخلاء بسبب التهديدات، وكذلك الملاجئ المؤقتة للنساء والأطفال، من الأمور الحاسمة لضمان خفض مخاطر اللجوء للجنس من أجل البقاء أو الاستغلال الجنسي.

وسيتم تعزيز خدمات الاستجابة الشاملة سواء من حيث توافرها أو جودتها. وسوف تشمل هذه الجهود توسيع نطاق الدعم النفسي والاجتماعي، وتقديم المشورة النفسية والاجتماعية للأفراد، وتدريب المعلمين على تحديد الأطفال ذوي الاحتياجات النفسية والاجتماعية، وزيادة عدد المرافق التي تقدم الرعاية الصحية المناسبة بما في ذلك التدبير العلاجي السريري للاغتصاب. أخيراً، سيتم تعزيز خيارات السلامة للناجين.

تعتبر حماية الطفل، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتعليم، ثلاثة مجالات رئيسية مترابطة للحماية. تسهم زيادة فرص الحصول على التعليم الجيد في بيئة تعليمية آمنة في زيادة حماية الأطفال حيث أن الساعات التي يقضيها الطفل داخل الفصل الدراسي هي ساعات لا يتعرض فيها الأطفال والمراهقون لمخاطر الحماية مثل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ، وعمالة الأطفال أو التجنيد في الجماعات المسلحة. تسمح جودة التعليم للاجئين أن يعيشوا حياة صحية ومنتجة وتبني مهارات الاعتماد على الذات، وتلعب دورا أساسياً في تمكين اللاجئين من المطالبة بحقوقهم، وتحسين الحماية المجتمعية وبناء قدرة الأطفال ومساعدتهم على التعافي من تجربة صعبة وكذلك الأسر، والمجتمعات ككل.

المشاركة المجتمعية المفيدة

يعتبر تعزيز تمكين ومشاركة المجتمع المحلي وسيلة أساسية لمعالجة أولويات الحماية المذكورة أعلاه. وبصفة خاصة للاجئين خارج المخيمات، يعتبر العمل مع المجتمعات المحلية لتحديد الأسر الأكثر صعفاً والأسر من ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم اللاجئون ذوي الإعاقة أو الأسر التي تعيلها المرأة، الذين قد لا يجدون لديهم أي خيار سوى اللجوء إلى آليات المواجهة السلبية مثل عمالة الأطفال أو الزواج المبكر، جزءً أساسياً من استجابة الحماية لجميع الوكالات العاملة في مجال الاستجابة للاجئين والمجتمعات المضيفة. كما تعتبر القدرة على الوصول وفهم الاحتياجات الخاصة للاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة، وكذلك ضمان حصولهم على شركاء الحماية، جانباً أساسياً من عمل الحماية اللازمة في المنطقة. أحد الاستراتيجيات لتحقيق ذلك هي التوسع في استخدام المتطوعين المدربين لتوعية اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة. على سبيل المثال، سوف تركز تدخلات حماية الأطفال على وجه الخصوص على القدرات والمبادرات المجتمعية لحماية الطفل الرامية إلى تعزيز مشاركة الأطفال والمراهقين في حماية أنفسهم.

يعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين، مع التركيز بشكل خاص على الدور القيادي للمرأة، جزءً لا يتجزأ من الحماية المجتمعية. لا يعزز تمكين المرأة حمايتها وقدرتها على التكيف فقط، وكذلك في مجتمعات النزوح، بل إن له تأثير أوسع على التحول في مجتمعاتهن. وهناك تركيز خاص على مشاركة المرأة في تحديد المجالات ذات الأولوية لحماية وتعزيز تقديم الخدمات وتعزيز دورها في مجتمعات اللاجئين والمساعدة في الحفاظ على الوئام بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. تشكل المجموعات النسائية بين اللاجئين السوريين أيضاً صوتاً قوياً لتسوية الصراعات و بناء السلام.

«جيل ضائع ؟»

تم بذل جهود كبيرة خلال العامين الماضيين لدعم تدخلات التعليم والحماية للأطفال السوريين والمجتمع المضيف. تتزايد الاحتياجات بشكل مطرد، مع الارتفاع الكبير في عدد الأطفال المتسربين من المدارس خلال العام الماضي. وبالتالي هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة للتوسع في الدعم القائم.

من أجل الاستجابة لهذه الاحتياجات، وبناءً على الأسس التي حددتها مراراً وتكراراً خطة الاستجابة والمساعدات الانسانية لسوريا (SHARP) وخطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، تم وضع استراتيجية «جيل ضائع؟» لضمان أن يتمتع جيل من الأطفال السوريين – سواء الذين يعيشون داخل البلاد أو في الخارج كلاجئين – ببيئة توفر الحماية وفرص التعليم التي يحتاجونها لاستعادة طفولتهم. وتشير الاستراتيجية إلى أن مستقبل هذا الجيل يعتمد على المساعدة الاستراتيجية لتعليمهم وتوفير الحماية المادية والنفسية لهم.

وتهدف الاستراتيجية إلى تسليط الضوء على خطورة وضع التعليم والحماية التي تواجه الأطفال السوريين، بهدف عكس الاتجاهات الحالية. تقر الاستراتيجية بالأثر النفسي الشديد الذي يمكن أن تحدثه الأزمة التي طال أمدها على الأطفال والآثار المترتبة على المدى الطويل. تحدد الاستراتيجية الخطوط الأساسية لنهج شامل متعدد السنوات لتوفير التعليم والحماية لجميع الأطفال السوريين، سواء داخل سوريا أو في البلدان المجاورة، وكذلك بالنسبة للمجتمعات التي تستضيفهم. كما تغطي تدخلات الاستجابة الإنسانية الفورية وكذلك الدعم على المدى الطويل التي من شأنها بناء قدرة الأطفال والمجتمعات ونظم التعليم والحماية والبنية التحتية التي تعتبر بالغة الأهمية لمستقبلهم.

«يواجه ملايين الأطفال السوريين خطر أن يصبحوا «جيلاً ضائعاً» بسبب فقدانهم للتعليم، والتطعيمات وعدد من التدخلات الحرجة. لا توجد استراتيجية للمواجهة أفضل من الاستثمار في مهارات ومعرفة ورفاه الأطفال – حيث أن مستقبلهم ومستقبل سوريا يعتمد عليهم».

ماريا كاليفيس، المدير الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يعتمد نجاح الاستراتيجية على جهد مشترك من جميع الشركاء، وعلى تجديد الدعم الجماهيري حول مفهوم منع ضياع جيل كامل، وعلى المشاركة الإقليمية المستمرة نيابةً عن أبناء سوريا، والمتضررين من هذا الصراع في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا وخارجها. وهي تطالب بمبلغ 990 مليون دولار أمريكي والتي هي جزئياً مدرجة في خطة الاستجابة والمساعدات الانسانية لسوريا رقم 5، وخطة الاستجابة الإقليمية في سوريا رقم 6، (SHARP5/RRP6) ودمجها في عمليات خطة قدرة اللاجئين على الصمود في البلدان المجاورة. يجب اتباع طرق متعددة لتوفير التمويل المتوقع بما في ذلك النداءات المشتركة بين الوكالات، مثل خطة الاستجابة الإقليمية السادسة لسوريا (RRP6) والتمويل المتعدد الأطراف والثنائي، والدعم المباشر للميزانية، والمساهمات في آليات التمويل المتعددة الشركاء.

الاستجابة لشلل الأطفال

أعدت منظمة الصحة العالمية واليونيسف بالتعاون مع وزارات الصحة المعنية والشركاء الآخرين في الأمم المتحدة الخطة الاستراتيجية «الاستجابة الطارئة لتفشي شلل الأطفال في الشرق الأوسط» ومدتها ستة أشهر. وتدعو الخطة إلى إعطاء جرعات تحصين منشطة متكررة وتعزيز المراقبة والاتصالات القوية وأنشطة التعبئة الاجتماعية، والمساعدة التقنية لدعم العمليات.

تهدف الاستجابة الإقليمية الاستراتيجية إلى:

- تعزيز طرق الإبلاغ والتحقيق في حالات الشلل الرخو الحاد لضمان الكشف السريع عن انتقال فيروس شلل الأطفال البري (WPV).
- تنفيذ أنشطة التحصين المنشطة على نطاق واسع وبشكل متكرر.
- تحسين خدمة التحصين الروتيني.

تبلغ التكلفة الإجمالية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية في البلدان الخمسة لحوالي 21 مليون شخص، بمن فيهم السوريين والمجتمعات المضيفة، 31.1 مليون دولار أمريكي. ويشمل هذا الرقم زيادة دعم القدرات الفنية في المكاتب الإقليمية وفريق الدعم في حالات الطوارئ التابع لمنظمة الصحة العالمية في سوريا المتواجد في الأردن، والاستعداد لحالات الطوارئ بناءً على الانتشار الوبائي لمرض شلل الأطفال.

الاحتياجات والخدمات الأساسية

سيتم توفير المساعدات الغذائية في جميع أنحاء المنطقة، لأكثر من 2.7 مليون لاجئ، ودعم 1.4 مليون طفل للالتحاق بالمدارس ودعم 2.9 مليون شخص لتلقي الرعاية الصحية. سيتم توفير المساعدات النقدية – سواء لتغطية الاحتياجات الأساسية أو مساعدات المأوى – لأكثر من 780,000 أسرة. وسيتم توفير المساعدة بطريقة مستدامة، والحد من خطر

الاعتماد على المساعدات وسد الفجوة حتى يمكن استعادة الاكتفاء الذاتي على المدى الطويل. وسيتم تصميم الاحتياجات والخدمات الأساسية لضمان أن يكون مستوى المساعدة للاجئين والمواطنين على نفس المستوى وينظر إليها على أنها متساوية، وأن تستفيد المجتمعات من نفس المستوى على الأقل من الخدمات التي كانت متوافرة قبل الصراع. تتناسب التكلفة لكل لاجئ وتوفير الدعم للمجتمع المضيف مع البلدان المتوسطة الدخل. وقد تمكن شركاء الاستجابة من تقديم مساعدات نوعية لتلبية احتياجات الناس تتجاوز بكثير معايير «سفير» (Sphere) .

تلبية الاحتياجات في المجتمعات المضيفة

أثر تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة بشكل كبير أيضاً على الخدمات والاقتصادات في المجتمعات المحلية، مع زيادة مؤكدة في الأسعار، وقيمة الإيجارات، والمنافسة في سوق العمل. في لبنان، يشير تقييم للبنك الدولي والأمم المتحدة إلى أن هناك حاجة إلى 1.4-1.6 مليار دولار حتى نهاية عام 2014 لتحقيق الاستقرار واستعادة جودة الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي إلى مستويات ما قبل الصراع. ويتضح هذا أكثر في المناطق الحضرية حيث يتقاسم اللاجئون والمجتمعات المضيفة الخدمات والسلع الأساسية. مع توقع وجود 3.46 مليون لاجئ يعيشون خارج المخيمات بحلول نهاية عام 2014، يمكن أن تتفاقم التوترات إذا لم يتم تنفيذ مشاريع لكسب العيش سواء بين اللاجئين أو المجتمعات المضيفة. تؤدي مثل هذه التوترات إلى مخاطر كبيرة على حيز الحماية المتوفرة للاجئين وهناك حاجة ملحة لتخفيف الضغط على المجتمعات المحلية. من أجل تقليل هذا التأثير، سوف تتناول المشروعات في 2014 أيضا معالجة احتياجات المجتمعات المضيفة.

لتخفيف التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، سيتم تطبيق برامج الاعتماد على الذات، بما في ذلك التوظيف، وتنفيذ و/ أو التوسع في التدريب المهني في مصر والعراق ولبنان وتركيا. وتهدف هذه البرامج إلى تمكين مجموعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مثل النساء والفئات الضعيفة في المجتمعات المضيفة. في مصر وتركيا، سيتم توفير المنح للشركات بالإضافة إلى برامج النقد مقابل العمل والبرامج الأخرى المتصلة بالنقد.

«بصفتها منظمة غير حكومية محلية من جنوب لبنان، شهدت منظمة شيلد SHEILD كيف أثر تدفق اللاجئين على المجتمع المحلي والضغوط التي وقعت على البنية التحتية وسبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي».

منظمة شيلد SHEILD

سوف يتم إجراء تقييمات في بلدان مثل مصر وتركيا، حيث هناك حاجة إلى فهم أفضل لسوق العمل وتأثير هذه المشروعات على المجتمعات وحياة اللاجئين. في لبنان، سوف يجمع الشركاء في مجال التماسك الاجتماعي، الفاعلين المحليين معاً ويقدمون الدعم لهم من خلال أدوات للتوسط في النزاعات والاستجابة لتصاعد التوترات. كما سيتم الاستعانة بعناصر التغيير الوطني مثل وسائل الإعلام، والمعلمين والشباب والقادة المحليين لمكافحة المفاهيم الخاطئة التي تأجج العداء. سوف تستهدف أنشطة التماسك الاجتماعي وتوفير سبل العيش أكثر من 865,000 شخصا (471,560 من المجتمعات المضيفة و 393,450 من اللاجئين). في لبنان، تم تحديد حوالي 225 موقع له الأولوية للتلاحم الاجتماعي وتدخلات كسب الرزق. كما تشمل الأنشطة أيضاً ما مجموعه 175,000 من المستفيدين من التدخلات النقدية التي تستهدف الأسر المتضررة في مصر.

الاستجابة المبتكرة

يقوم المجتمع الانساني باستمرار بتعديل استجابته للأزمة السورية بناءً على الدروس المستفادة وجهود تحقيق كفاءة التكلفة:

في الأردن، تم تطبيق تقنية بصمة العين في مراكز التسجيل الحضرية، والتي سوف تحسن بشكل كبير من دقة بيانات التسجيل وتساعد في برامج تقييم الاحتياجات. سوف يتم تعميم تسجيل السمات الحيوية وثلاثي الأبعاد في جميع أنحاء المنطقة عام 2014.

في لبنان، تم خفض تكلفة الاستجابة لكل نسمة من خلال: مركزية شراء الأدوية، والتركيز على «خفض التكلفة/ زيادة الأثر» وفرص التعليم غير الرسمي، وتحديد وتطوير خيارات بديلة للإيواء من خلال السلطات المحلية، والمساعدة من خلال التحويلات النقدية لشراء الطعام (من خلال البطاقات الإلكترونية)، ومواد الإغاثة الضرورية، ومجموعات النظافة، ودعم الإيجارات. من المتوقع حدوث تحول نحو برامج السوق في الأردن مثل برامج البطاقات في المخيمات والمجتمعات.

يتم استخدام التحويلات النقدية على نحو متزايد في المنطقة لتقديم دعم مشروط وغير مشروط وبالتالي المحافظة على كرامة واستقلالية الناس في تلبية احتياجاتهم. تكلفة التحويلات النقدية أقل إلى حد كبير من تكلفة التوزيعات التقليدية للمساعدات العينية. نظراً للملايين الذين يتلقون المساعدات من خلال البطاقات والتحويلات النقدية، تعتبر هذه الاستجابة الانسانية واحدة من أكبر العمليات الانسانية في العالم التي تستخدم آلية المساعدات هذه للوصول إلى الناس المحتاجين.

في أعقاب إطلاق تقييم الوقت الفعلي لاستجابة المفوضية للأزمة السورية، قامت المفوضية بتعزيز قدراتها التنسيقية. تم إعداد مجموعة أدوات تنسيق أزمة اللاجئين وسوف يتم تعميمها من خلال سلسلة من ورش العمل لبناء القدرات في الأردن، ولبنان، والعراق خلال الأشهر الأخيرة من عام 2013.

الربط مع الخطط وأطر التنمية الوطنية

كشفت أزمة اللاجئين السوريين عن سرعة وكثافة الأزمة التي مثلت تحدياً عميقاً. على الرغم من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتقدمة نسبياً، تأثرت البلدان المجاورة لسوريا بشكل شامل بتداعيات الصراع وتدفقات اللاجئين المرتبطة به.

إذا كانت الاستجابة الأولية المقدمة من خلال خطط الاستجابة الإقليمية المتعاقبة قد ركزت على تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، فقد أصبحت التحديات الواسعة والمعقدة لدول الجوار واضحة جداً. هناك القليل، إن وجدت من الأصل، مثل تدفقات اللاجئين هذه التي ولدت هذه التحولات العميقة في التركيبة السكانية في البلدان المضيفة في أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، كانت العواقب الاقتصادية والاجتماعية التي تلت ذلك واسعة ومتعددة الأبعاد، مع تأثير واضح على مسارات التنمية.

ظلت الترتيبات الإنسانية في حالات الطوارئ التي وضعتها الحكومات المتضررة مع الشركاء الدوليين والمحليين في عام 2011 قائمة. لقد كان لها دور فعال في مواجهة التحدي المستمر لتوفير الحماية والمساعدة الفورية للاجئين. كلما تطورت الأزمة، كلما أصبحت آثارها أكثر وضوحاً، وزادت الحاجة لتشمل السكان المحليين المتضررين في الاستجابة. تشمل مجموعة التدخلات المطلوبة لهذا النهج تعديل آليات تنسيق المعونة القائمة.

لم تتوقع خطط التنمية الوطنية في المنطقة حدوث صدمة اقتصادية خارجية بالحجم الذي ظهرت به منذ عام 2011. في عام 2013 طلبت حكومتا لبنان والأردن من البنك الدولي والأمم المتحدة إجراء تقييمات اقتصادية واجتماعية أكثر تفصيلا لأثر الصراع السوري وتأثيراته[5]. وقد أبرز هذا التحليل الأوسع تقديرات الاقتصاد الكلي، والتنمية البشرية، وتكاليف البنية التحتية.

نظراً لحجم الاحتياجات والاستثمارات المطلوبة لمعالجة هذا الوضع، يجب أن تتكامل الاستجابات الإنسانية والتنموية في نفس الوقت، ولا سيما خلال فترة الاستقرار الأولي. وقد ساهمت العديد من الوكالات المشاركة في إعداد خطة الاستجابة الإقليمية السادسة للأزمة السورية حتى الآن في تدريبات تقييم التنمية على المدى الطويل. قدمت هذه الوكالات بيانات عن اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة من شأنها أن تساعد على تشكيل التعافي على المدى الطويل والتخطيط للمواجهة. وينعكس هذا في خطة الاستجابة الإقليمية السادسة للأزمة السورية التي تركز بشكل أكبر على التعافي المبكر وتدخلات التماسك الاجتماعي. قدمت الوكالات الإنسانية دعماً مفيداً للنظراء الحكوميين والبلديات والمجتمعات المحلية في المجالات الحرجة مثل المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والبنية التحتية على نطاق ضيق، وإدارة المخلفات الصلبة والمعدات ودعم الميزانية.

في عام 2014، من المتوقع زيادة التقارب بين التدخلات الإنسانية والتنموية، حيث سيتم وضع ترتيبات التخطيط والتنسيق من جانب الحكومات الوطنية. في لبنان سيكون هذا موجهاً نحو تنفيذ خطة لتحقيق الاستقرار بالاتفاق مع الحكومة. في الأردن، يجري حالياً وضع خطة المواجهة الوطنية برعاية الحكومة وبالتعاون الوثيق مع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ضمن آلية تنسيق مخصصة («مركز دعم المجتمع المضيف») برعاية وزارة التخطيط والتعاون الدولي. استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها، تتوقع الحكومة الأردنية من الأمم المتحدة والشركاء دعم تطوير خطة المواجهة الوطنية.

في هذه المرحلة، من المتوقع أن يستمر تطبيق ترتيبات الخطط، والإدارة، والتنسيق لتنفيذ المكونات المختلفة لخطة الاستجابة الإقليمية التي وضعت منذ عام 2011، خلال عام 2014. وسيتم استخدام آليات التنسيق القائمة، مثل فريق عمل المجتمع المضيف في لبنان ومركز دعم المجتمع المضيف في الأردن لتحديد الفرص المتاحة لتعزيز التنسيق وتكامل الدعم المقدم إلى السلطات الوطنية والمحلية من خلال الوكالات الإنسانية والإنمائية.

سوف توفر عملية مراجعة منتصف العام المتوقعة لخطة الاستجابة الإقليمية السادسة فرصة مهمة من أجل: تقييم، وضبط تنفيذ البرامج حسب الضرورة، ومواءمة وتكامل تنسيق الاستجابة الإقليمية على نحو أكثر فعالية مع مبادرات تحقيق الاستقرار والتنمية الوطنية والمحلية عند تنفيذها.

[5] تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري في لبنان برعاية البنك الدولي والأمم المتحدة (سبتمبر 2013) ، مراجعة تقييم الاحتياجات لأثر الأزمة السورية على لبنان (قيد الإعداد) برعاية حكومة الأردن والأمم المتحدة.

تقاسم الأعباء والتضامن

«هناك دليل متزايد على أن تداعيات الأزمة السورية في الدول المجاورة تتجه للتصاعد بشكل كبير، وتؤثر على النسيج الاجتماعي- الاقتصادي، والحصول على وجودة الخدمات الأساسية في هذه الدول والمجتمعات. بخلاف التحديات الديموغرافية، تسبب الأزمة للدول المجاورة «تحديات» معقدة ومتعددة الجوانب. تؤثر الأزمة على قطاع عريض من مؤشرات التنمية البشرية في الدول والمجتمعات المجاورة (الفقر، وعدم المساواة من حيث المكان ونوع الجنس، والتوظيف، والتعليم، والصحة، والماء،و الصرف الصحي، وليس أقلها البيئة). تستجيب خطة الاستجابة الإقليمية السادسة للأزمة السورية إلى أكبر حركة نزوح منذ الحرب العالمية الثانية، وتخطط للاستجابة إلى عدد اللاجئين البالغ 4.1 مليون لاجئ و2.7 مليون من سكان المجتمعات المضيفة؛ الاستثمار الاستراتيجي نحو الاستجابة التنموية المبنية على المواجهة».

غوستافو غونزاليز، منسق التنمية دون الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تواصل الحكومات والمجتمعات المحلية المضيفة إظهار كرم استثنائي تجاه اللاجئين السوريين. وقد تم إلى حد كبير المحافظة على فتح الحدود ومنح اللاجئين بصفة عامة فرصة الوصول إلى الرعاية الصحية العامة والتعليم.

وقد أخذت الحكومة التركية زمام المبادرة في الاستجابة للاجئين وتقديم المساعدة إلى السوريين منذ بداية الأزمة وتتحمل العبء المالي الرئيسي في الاستجابة للاجئين. قدمت الحكومة التركية، وفقا لتقديراتها الخاصة، حتى الآن أكثر من 2 مليار دولار أمريكي لحماية اللاجئين. حتى الآن، تم إنشاء 21 مخيما في 10 مقاطعات، وكانت الاستجابة لحالات الطوارئ في المخيمات على مستوى عال باستمرار منذ بداية تدفق اللاجئين . أنشأت تركيا أيضاً مراكز التنسيق في غازي عنتاب، وسانليورفا، وكيليس للتسجيل (الأساسي) للاجئين السوريين في المناطق الحضرية، وتقديم الرعاية الصحية لجميع اللاجئين المسجلين خارج المخيمات.

في العراق، قدمت حكومة إقليم كردستان في المحافظات الثلاث، التي تستضيف 95 في المائة من اللاجئين السوريين في البلاد – أكثر من خمسة ملايين متر مربع من الأراضي والإنشاءات لبناء 11 مخيم ومواقع إيواء مؤقتة. بالإضافة إلى ذلك، دعمت حكومة إقليم كردستان كلياً أو جزئياً توفير مرافق البنية التحتية بما في ذلك المياه والصرف الصحي والكهرباء، فضلاً عن المساعدة بمواد الغذاء والمأوى والإغاثة الأساسية للاجئين المقيمين في جميع المخيمات والملاجئ المؤقتة.

تواصل حكومة لبنان دعم السلطات المحلية والمجتمعات المضيفة لتوفير المأوى بالمجان في المساكن الخاصة والمباني الحكومية العامة والبلدية. وقد وفرت الحكومة المصرية حصول السوريين على الخدمات الصحية والتعليم.

كما وفرت الحكومة الأردنية أكثر من خمسة ملايين متر مربع (500 هكتار) من الأراضي مؤقتاً لمخيمات اللاجئين، أساساً في الزعتري والأزرق. قام مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بأدوار رئيسية في قيادة وتنسيق الاستجابة للاجئين. تشارك كل الوزارات، بما في ذلك الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والأشغال العامة والمياه، والمحافظات والبلديات في تنسيق وإيصال المساعدات – توسيع المدارس والمراكز

الصحية وغيرها من الخدمات – لتلبية الزيادة في الطلب كل في مجال اختصاصه. من خلال توفير فرص الحصول على الخدمات، واستمرار الدعم على الخدمات الأساسية والسلع المنزلية، تقدم الحكومة الأردنية المساعدة المباشرة لمئات الآلاف من السوريين. وعلاوة على ذلك استقبلت القوات المسلحة الأردنية اللاجئين الجدد، ووفرت لهم وسائل النقل.

ومع ذلك، فقد كان تأثير الأزمة السورية على الاقتصاد الكلي في البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة كبيراً. أدى الصراع في سوريا إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في لبنان بنسبة 2.9 في المائة سنويا منذ عام 2012 . في الأردن، يتضح أثر تدفق اللاجئين على مختلف القطاعات، بما في ذلك زيادة أسعار المساكن، وانخفاض فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والضغط الشديد على الخدمات والبنى التحتية البلدية، وغيرها.

التعقيد السياسي المتنامي للصراع في سوريا له انعكاسات أوسع على الأمن والاستقرار في المنطقة. بالنظر إلى العنف الذي طال أمده في سوريا وحجم أزمة اللاجئين، من الواضح أنه ستكون هناك حاجة لنهج أكثر شمولاً وابتكاراً لتوفير احتياجات المساعدة.

«يواجه اللاجئون الآن غموضاً متزايداً بشأن المستقبل. كمجتمع دولي، يجب علينا أن نفعل كل ما في استطاعتنا للمحافظة على حقوقهم وأن نمنحهم الأمل، وفي نفس الوقت ندعم مضيفيهم الكرماء».

نيجيل تيمينز، نائب مدير الشؤون الانسانية بمنظمة أوكسفام

لا يمكن إغفال الآثار المحتملة على المدى الطويل على اقتصادات ومجتمعات البلدان المضيفة، بما في ذلك زعزعة الاستقرار المحتملة. وبالتالي، يحتاج كل جيران سوريا إلى تضامن دولي قوي ومتعدد الأوجه، مما يساعدهم ليس فقط على معالجة البعد الإنساني للأزمة السورية بل أيضاً لتوفير الاحتياجات المستمرة للسكان المحليين الفقراء. يجب أن تتناسب الاستجابة اللازمة من المجتمع الدولي مع الاستثمارات المالية الكبيرة التي تقدمها البلدان المضيفة.

متطلبات الميزانية

تبلغ متطلبات الميزانية لخطة الاستجابة الإقليمية، ضمن معايير التخطيط وإطار النتائج المشار إليها أعلاه، 4.2 مليار دولار أمريكي. وقد وضعت هذه المتطلبات مجموعات عمل القطاعات وفرق العمل القُطرية في الدول الخمس. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد الاحتياجات الإقليمية لتغطية احتياجات السوريين الذين لجأوا خارج المنطقة، والناس المتأثرين بالأزمة من غير المواطنين السوريين، فضلاً عن مهام التنسيق الإقليمية والإشراف والدعم. يشمل اللاجئون السوريون خارج المنطقة أولئك الذين قد يكونون في بلدان شمال أفريقيا وأوروبا ودول الشرق الأوسط الأخرى.

إجمالي المتطلبات حسب البلد

المتطلبات المالية يناير – ديسمبر 2014	
البلد	الإجمالي
مصر	168,824,040
العراق	552,538,228
الأردن	1,200,650,591
لبنان	1,723,878,169
تركيا	522,379,683
دول إقليمية	96,447,000
الإجمالي الكلي	**4,264,717,711**

متطلبات التمويل حسب القطاع

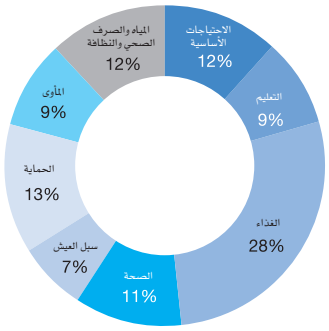

إجمالي المتطلبات حسب القطاع

	مصر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	الإقليم	الإجمالي
الاحتياجات الأساسية	31,840,920	62,261,757	104,210,306	149,090,198	134,259,380		481,662,561
التعليم	22,758,985	39,204,302	86,317,109	182,815,702	62,219,416		393,315,514
الغذاء	52,568,244	99,613,626	322,120,343	550,332,352	127,476,760		1,152,111,325
الصحة	40,974,428	29,722,000	120,981,008	188,110,729	62,535,500		442,323,665
فرص العمل		49,223,446	107,631,773	98,424,687	17,770,000		273,049,906
الحماية	20,681,463	66,984,378	169,076,190	184,596,468	118,118,627		559,457,126
المأوى		62,518,202	136,520,250	168,083,696			367,122,148
المياه والصرف الصحي والنظافة		143,010,517	153,793,612	202,424,337			499,228,466
الدعم الإقليمي						96,447,000	96,447,000
الإجمالي	**168,824,040**	**552,538,228**	**1,200,650,591**	**1,723,878,169**	**522,379,683**	**96,447,000**	**4,264,717,711**

المتطلبات حسب الفئة (أول ستة أشهر)

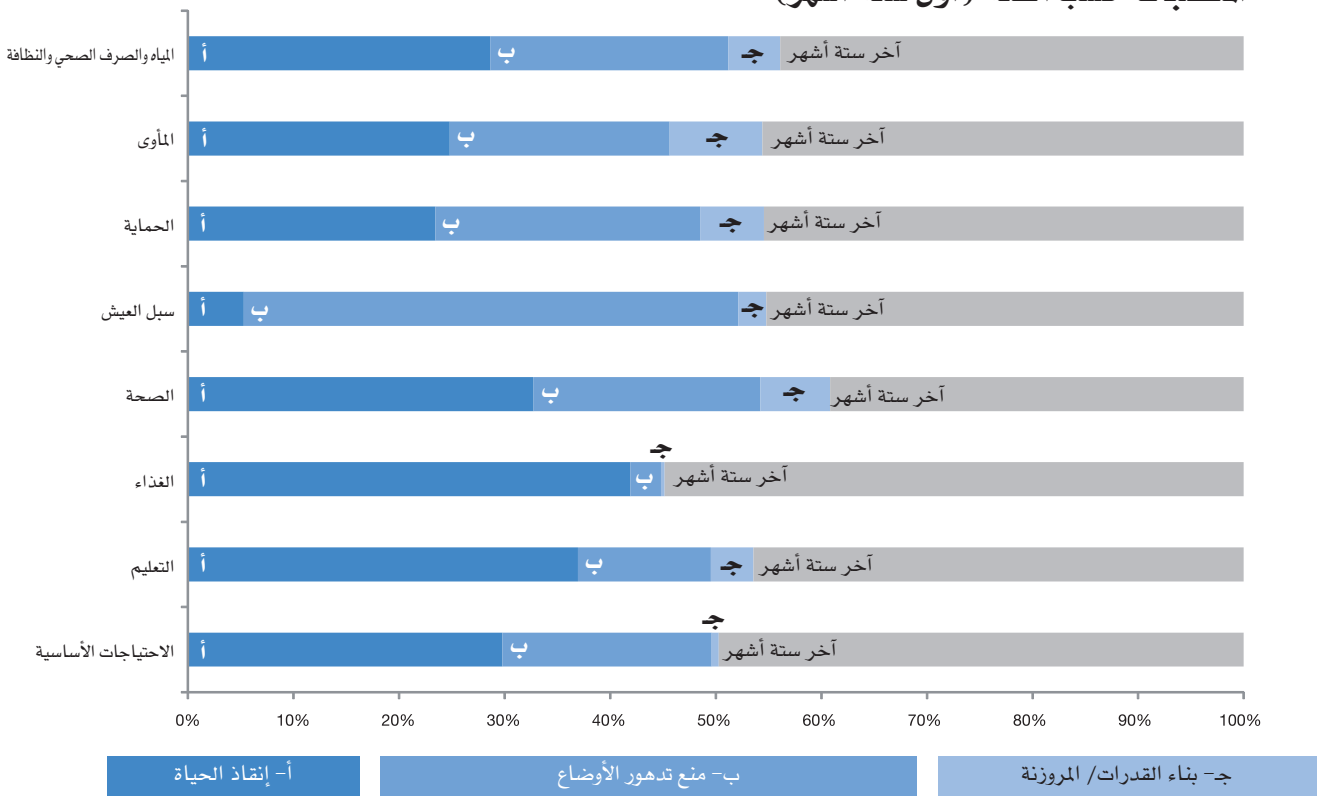

التنسيق

في إطار التنسيق الشامل للمنسق الإقليمي للاجئين، تعاونت أكثر من 100 جهة لتقييم الاحتياجات، وتحديد الثغرات وتصميم استراتيجيات الاستجابة في جميع أنحاء المنطقة. يشارك المنسق الإقليمي للاجئين بانتظام مع الحكومات والجهات المانحة ويتشاور مع الشركاء الإقليميين بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية والشركاء غير الحكوميين. كما يتعاون المنسق الإقليمي للاجئين كذلك مع منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي لضمان وجود رؤية استراتيجية مشتركة وتنسيق الاستجابة للوضع الإنساني داخل سوريا وفي البلدان المضيفة للاجئين.

عدد الوكالات الطالبة للتمويل

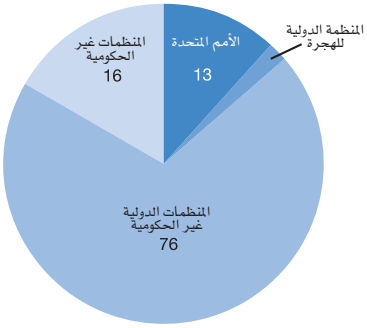

على الصعيد الإقليمي، تعاونت وكالات الأمم المتحدة وممثلين عن المنظمات غير الحكومية الدولية والمنتدى الإقليمي لسوريا لوضع مبادرة لدعم المكاتب القُطرية لمراجعة البيانات والتقييمات الثانوية. توفر هذه الهيئة الاستشارية التوجيه الاستراتيجي وتحدد الثغرات ونقاط الضعف لتعزيز نهج منسق للمنطقة.

«إدراكاً للتحديات الفريدة في مجال الحماية والوصول في هذه الأزمة، تم تشكيل منتدى المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في سوريا، وهو تحالف يضم أكثر من 30 وكالة عاملة في سوريا، للدفاع عن حقوق الأشخاص المتأثرين بالأزمة السورية – بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه».

منتدى المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في سوريا

على الصعيد القُطري، يقود ممثلو المفوضية في كل بلد على حدة جهود الاستجابة، في تعاون وثيق مع الحكومة المضيفة والشركاء في المجال الإنساني. تقدم فرق العمل المشتركة بين الوكالات على المستوى الوطني مزيداً من الإشراف الفني والتوجيه لمجموعات العمل القطاعية بشأن القضايا الشاملة ومراقبة الجودة. وتنسق مجموعات العمل بين القطاعات التي أنشئت في خمسة بلدان عمل مجموعات القطاعات الـ 35.

تتميز الوكالات التنفيذية، وعلى وجه الخصوص المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، بأن لديها شبكات مهمة على المستوى الشعبي وفهم للاحتياجات والعلاقات مع المجتمعات المحلية واللاجئين. يمثل المنتدى 36 منظمة غير حكومية دولية في الدول الخمس المضيفة للاجئين في المنطقة.

بالإضافة إلى اجتماعات التنسيق المنتظمة على مستويات مختلفة طوال العام لمناقشة استراتيجية التشغيل، تم عقد سلسلة من الاجتماعات الاستراتيجية والتقنية مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي والقطري بين سبتمبر ونوفمبر 2013 لاستعراض التقدم المحرز والاتفاق على معايير التخطيط لخطة الاستجابة الإقليمية السادسة للأزمة السورية.

بعد تقييم الوقت الفعلي لاستجابة المفوضية لحالة الطوارئ للاجئين السوريين الصادر في يوليو عام 2013[6]، تم تعزيز قدرات التنسيق.

[6] «من الغليان البطئ إلى نقطة الانطلاق: تقييم الوقت الفعلي لاستجابة المفوضية لأزمة اللاجئين السوريين» متاح على موقع: <http://www.unhcr.org/51f7d9919.html>

إعداد التقارير

في عام 2014، سوف تواصل المفوضية وشركاء خطة الاستجابة الإقليمية السادسة للأزمة السورية تقديم معلومات عن التمويل لإدماجها في خدمة المتابعة المالية للسماح بسهولة تتبع مستويات التمويل والفجوات التمويلية. وسوف يواصل الشركاء تقديم تقارير عن الاحتياجات والإنجازات التي حققتها الدولة والقطاع وعلى المستوى الإقليمي شهرياً من خلال اللوحات المنشورة على بوابة الاستجابة المشتركة بين الوكالات وتبادل المعلومات عن اللاجئين السوريين. تركز خطة الاستجابة الإقليمية على النتائج وتعرض الأهداف والمردود ومؤشرات التحقق في الخطط القطاعية لكل بلد. وسوف تسمح التقارير المنتظمة بالتقييم النوعي لكيفية تحقيق الأهداف وتسلط الضوء على التدابير المتخذة لتحسينها أكثر من ذلك وضمان المساءلة.

بالنظر إلى الطبيعة المتقلبة للأزمة، من المقرر إجراء مراجعة منتصف العام للتكيف بمرونة مع الوضع المتغير. وسيتم مراجعة تنفيذ خطة الاستجابة الإقليمية بصورة شاملة في أغسطس/ آب 2014. كما سيتم إصدار تقرير سنوي في مارس 2015.

الرصد والتقييم

في جميع أنحاء المنطقة، وبالتنسيق الوثيق مع الحكومات المضيفة، سوف يعمل شركاء خطة الاستجابة الإقليمية على تنسيق عمليات تقييم التضرر، وحزم المساعدات وإجراء رصد منتظم ومشترك لاستعراض صلاحية وثبات المعايير وكفاية المساعدات المقدمة ووضع استراتيجيات تخفف من خطر التبعية الطويل المدى. وسيتم تصميم آليات سرد النتائج والتقييم لضمان إشراك اللاجئين في عملية صنع القرار.

سيتم إجراء تقييم شامل لعملية خطة الاستجابة الإقليمية فضلاً عن سياسات الحماية والمساعدة في عام 2014. وسوف تستخدم نتائج التقييم لتعميق وترشيد الإطار الاستراتيجي خلال فترة التخطيط المقبلة. كانت هناك مبادرة تم الترحيب بها بشكل خاص في يوليو 2013 لتقييم الوقت الفعلي لاستجابة المفوضية لأزمة اللاجئين السوريين، والتي لا تزال توصياتها توجه الاستجابة لحالات الطوارئ في المفوضية.

تسمح مراجعة منتصف العام لخطة الاستجابة الإقليمية للشركاء بالتقييم المشترك لأفضل الممارسات ومراجعة وتعديل الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف. تعتمد هذه المراجعة على مصادر البيانات الأولية والثانوية الجديدة، وإذا كانت متوفرة، على نتائج تقييم خطة الاستجابة الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، سيتم إجراء رصد منتظم لتنفيذ الاستراتيجيات عند الضرورة.

الملاحق

الملحق 1: متطلبات خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية حسب الوكالة، 2014

الوكالة	مصر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	الاجمالي
ACF Action contre la faim منظمة العمل ضد الجوع		12,568,635	6,358,250	3,076,400		22,003,285
ACTED وكالة التعاون الفني والتنمية		11,066,443	21,674,500	14,616,300		47,357,243
منظمة أكشن آيد ActionAid			1,425,000			1,425,000
وكالة الأدفنتست للتنمية والإغاثة ADRA			827,500			827,500
جمعية المجموعة اللبنانية للتنمية				50,000		50,000
جمعية آمل – الجمعية الشعبية اللبنانية للعمل الشعبي				1,396,804		1,396,804
مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط	325,000					325,000
جمعية المتطوعين في العمل الدولي			1,579,798	1,206,400		2,786,198
بي. بي. سي للعمل الإعلامي				1,000,000		1,000,000
المجلس البريطاني				975,700		975,700
كير الدولية	743,985		21,250,000	7,681,118		29,675,103
كاريتاس			16,056,837			16,056,837
CISP Comitato Internazionale per lo Sviluppo dei Popoli				641,000		641,000
مركز كاريتاس لبنان للمهاجرين				14,528,596		14,528,596
كونسرن				121,000		121,000
خدمات الإغاثة الكاثوليكية	800,000					800,000
مركز ضحايا التعذيب			2,500,000	200,000		2,700,000
المجلس الدنماركي للاجئين		22,087,104	13,890,810	32,715,000		68,692,914
منظمة الأغذية والزراعة		3,739,435	6,500,000	11,767,500	6,500,000	28,506,935
معونة الكنيسة الفنلندية			3,000,000			3,000,000
FPSC Fundacion Promocion Social de la Cultura			1,536,680	2,867,000		4,403,680
الصليب الأحمر الفنلندي			3,000,000			3,000,000

الوكالة	مصر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	الإجمالي
FRC/IRCS		5,379,310				5,379,310
المجتمعات الدولية			10,790,100	1,551,990		12,342,090
GVC Gruppo di Volontariato Civile				4,822,783		4,822,783
تحالف هارتلاند الدولي		400,000				400,000
المنظمة الدولية للمعاقين		1,680,000	10,000,000	9,432,220		21,112,220
Humedica				500,000		500,000
HWA Hilfswerk Austria International				1,545,750		1,545,750
البعثة الدولية الكاثوليكية للهجرة			2,055,000			2,055,000
منظمة العمل الدولية			2,880,000	2,825,000		5,705,000
المجموعة الطبية الدولية		656,900	11,458,369	5,563,950		17,679,219
منظمة «أليرت» الدولية				555,000		555,000
Internews			630,000			630,000
INTERSOS		2,305,000	1,899,500	4,243,600		8,448,100
الجمعية الخيرية الأرثوذكسية الدولية			30,000	10,654,350		10,684,350
المنظمة الدولية للهجرة	2,975,297	25,468,000	12,204,596	26,996,233	12,830,000	80,474,126
مشروع مساعدة اللاجئين العراقيين				167,000		167,000
لجنة الإنقاذ الدولية		22,170,255	17,560,000	7,186,750		46,917,005
الإغاثة والتنمية الدولية			1,974,900	1,275,444		3,250,344
الإغاثة الإسلامية العالمية		3,335,835	5,377,856			8,713,691
JEN			6,500,000			6,500,000
جمعية المساعدة الصحية الأردنية			17,061,400			17,061,400
المنظمة الخيرية الهاشمية الأردنية			4,012,500			4,012,500
اليسوعية لخدمة اللاجئين			667,000			667,000
أطفال بلا حدود			300,000			300,000

الوكالة	مصر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	الإجمالي
KURDS		1,940,000				1,940,000
LOST				84,520		84,520
الاتحاد اللوتري العالمي			4,839,093			4,839,093
المعونة الإسلامية			620,000			620,000
مبادرة مدرستي			2,525,900			2,525,900
المجموعة الاستشارية للألغام		1,500,000				1,500,000
جمعية المقاصد				768,380		768,380
مؤسسة مخزومي, Armadilla S.c.s. Onlus				812,000		812,000
المعونة الطبية للفلسطينيين				266,000		266,000
MdM Médecins du Monde			4,150,000			4,150,000
Medair			8,404,200	18,801,855		27,206,055
مؤسسة ميرسي		5,552,115	18,733,899	8,302,747		32,588,761
ميرسي الولايات المتحدة الأمريكية				3,865,510		3,865,510
للسلام MPDL حركة			193,000			193,000
مؤسسة نيبون للتعاون الدولي وتنمية المجتمع			1,354,500			1,354,500
المجلس النرويجي للاجئين		19,878,366	33,735,000	18,370,062		71,983,428
OPM Operation Mercy			400,000			400,000
Oxfam			2,580,655	17,917,700		20,498,355
المركز البولندي للمعونة الدولية				6,411,000		6,411,000
PEOPLE IN NEED		404,000				404,000
PLAN منظمة بلان الدولية	762,500					762,500
PU-AMI Première Urgence-Aide Médicale Internationale		3,247,586	3,560,000	2,425,666		9,233,252
QANDIL		2,075,863				2,075,863
Questscope			267,500			267,500

الوكالة	مصر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	الإجمالي
RESCATE				941,500		941,500
صندوق تعليم اللاجئين				2,770,000		2,770,000
الجمعية الملكية للتوعية الصحية			720,000			720,000
الإغاثة الدولية		8,278,706	16,445,000	2,168,568		26,892,274
مؤسسة الصفدي				1,150,000		1,150,000
SCI KR-I هيئة إنقاذ الطفولة في كردستان العراق		150,000				150,000
هيئة إنقاذ الطفولة الدولية	2,680,000	9,855,523	18,989,000	48,638,770		80,163,293
منظمة إنقاذ الطفولة بالأردن			3,915,000			3,915,000
SeraphimGLOBAL				2,835,000		2,835,000
SHEILD				1,214,000		1,214,000
SI Solidarités International				4,156,000		4,156,000
SIDC Soins infirmiers et développement communautaire				107,400		107,400
الإغاثة الإسلامية – فرنسا				3,338,800		3,338,800
Solidar Suisse				1,255,400		1,255,400
STEP		250,000				250,000
التغيير			220,000			220,000
TDH Terre des Hommes			1,282,160			1,282,160
TDHI Terre des Hommes Italia			1,442,000	1,535,700		2,977,700
TGH TRIANGLE GH		2,440,800	2,545,000			4,985,800
وكالة الأمم المتحدة للمرأة			1,130,000			1,130,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		10,381,810	19,700,000	34,773,600	9,000,000	77,925,410
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة		14,624,998	3,201,571	7,954,000		25,780,569
صندوق الأمم المتحدة للسكان	561,000	5,800,000	18,595,231	12,332,500	9,800,000	48,088,731
UN-Habitat	1,200,000	11,103,448	5,585,000	9,789,400		27,677,848

الوكالة	مصر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	الإجمالي
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	79,033,944	133,353,993	316,211,320	467,816,052	284,859,688	1,345,405,017
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	16,075,400	105,446,803	170,517,372	250,020,581	64,958,235	613,018,391
UNOPS			4,700,000			4,700,000
وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)				90,431,767		107,431,767
UPP Un Ponte Per		1,660,946	376,892			2,037,838
War Child UK		499,000	756,788			1,255,788
WARVIN		259,000				259,000
WCH War Child Holland				2,801,803		2,801,803
برنامج الأغذية العالمي	52,568,244	94,132,785	305,050,000	501,756,377	126,976,760	1,080,484,166
منظمة الصحة العالمية	11,098,650	8,845,569	13,569,000	15,117,673	7,455,000	60,332,892
صندوق التأهيل العالمي				3,365,000		3,365,000
WVI منظمة «فيجن» العالمية			9,334,914	9,419,950		18,754,864
المتطلبات الإقليمية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسف، الأونروا، ومنظمة الصحة العالمية						96.447.000
الإجمالي الكلي	**168,824,040**	**552,538,228**	**1,200,650,591**	**1,723,878,169**	**522,379,683**	**4,264,717,711**

الملحق 2: خطط الاستجابة القُطرية – المحتويات

الفصول بحسب الدول

خطة الاستجابة في مصر
ملخص تنفيذي
المحتويات
الاحتياجات، والمخاطر، والقدرات
استراتيجية وأولويات الاستجابة
الشراكة والتنسيق
الحماية
الأمن الغذائي
التعليم
الصحة
الاحتياجات الأساسية ووسائل كسب الرزق
ملخص الاحتياجات المالية في مصر
خطة الاستجابة في العراق
ملخص تنفيذي
المحتويات
الاحتياجات، والمخاطر، والقدرات
استراتيجية وأولويات الاستجابة
الشراكة والتنسيق
الحماية
الغذاء
التعليم
الصحة والتغذية
المأوى
سبل كسب العيش
المياه والصرف الصحي والنظافة
ملخص الاحتياجات المالية في العراق
خطة الاستجابة في الأردن
ملخص تنفيذي
المحتويات
الاحتياجات، والمخاطر، والقدرات
استراتيجية وأولويات الاستجابة

الشراكة والتنسيق
الحماية
الأمن الغذائي
التعليم
الصحة
المأوى والملاجئ
المواد غير الغذائية
المساعدات النقدية
المياه والصرف الصحي والنظافة
ملخص الاحتياجات المالية في الأردن
خطة الاستجابة في لبنان
ملخص تنفيذي
المحتويات
الاحتياجات، والمخاطر، والقدرات
استراتيجية وأولويات الاستجابة
الشراكة والتنسيق
الحماية
الأمن الغذائي
التعليم
الصحة
المأوى
الاحتياجات الأساسية
التماسك الاجتماعي وسبل كسب العيش
المياه والصرف الصحي والنظافة
ملخص الاحتياجات المالية في لبنان
خطة الاستجابة في تركيا
ملخص تنفيذي
المحتويات
الاحتياجات، والمخاطر، والقدرات
استراتيجية وأولويات الاستجابة
الشراكة والتنسيق
الحماية
الغذاء
التعليم
الصحة
المأوى
الاحتياجات الأساسية والخدمات الضرورية
ملخص الاحتياجات المالية في تركيا

الملاحـــق
الملحق 1: المتطلبات حسب الوكالة
الملحق 2: المتطلبات حسب القطاع
الملحق 3: خطة استجابة الحكومة المصرية 2014
الملحق 4: خطة استجابة الحكومة الأردنية 2014
الملحق 5: الاختصارات
الملحق 6: المنظمات المشاركة في الاستجابة

Cover photo:
UNHCR/Natalia Prokopchuk

Graphic design:
Alessandro Mannocchi
Rome

UNITED NATIONS